الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قســـم : العلوم الاقتصادية

عنـــــــوان المـــذكـــرة

دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفعيل التنمية الاقتصادية
- دراســـــة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:
– العلمـي ريـــان

تحت إشراف الأستاذة:
– د. مخناش فتيحة

الإسـم و اللقـب	الرتبـة العلميـة	الصفـة	الجامعـــة
د.خنطيط خديجـة	أستاذ محاضر قسم (أ)	رئيســا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. مخـناش فتيحـة	أستاذ محاضر قسم (أ)	مشـرفـا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. شرقـرق سميـر	أستاذ محاضر قسم (أ)	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2021/2020

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قســـم : العلوم الاقتصادية

عنـــــــوان المـــذكـــرة

دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفعيل التنمية الاقتصادية
- دراســـــة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:
– العلمـي ريـــان

تحت إشراف الأستاذة:
– د. مخناش فتيحة

الإسـم و اللقـب	الرتبـة العلميـة	الصفـة	الجامعـــة
د.خنطيط خديجـة	أستاذ محاضر قسم (أ)	رئيســا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. مخـناش فتيحـة	أستاذ محاضر قسم (أ)	مشـرفـا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. شرقـرق سميـر	أستاذ محاضر قسم (أ)	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2021/2020

إهـــداء

بعد حمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه إيانا على إتمام هذه المذكرة

أهدي هذا العمل المتواضع الى أغلى شخصين في حياتي إلى أمي وأبي اللذان أرشداني الى طريق النور منذ نعومة اظافري وتعبا من أجلي، فلهم كل الفضل في وصولي الى هذه المرحلة من حياتي اسأل الله ان يطيل في عمرهما ويرزقهم الصحة والعافية ... دمتم لي سندا طول العمر

إلى جدتي الغالية وأمي الثانية أسأل الله ان يشفيها ويطيل في عمرها

إلى أختي وأخي وسندي في الحياة أدعو الله ان يحفظهم ويوفقهم في مشوار حياتهم

الى كل أفراد عائلتي

إلى صديقاتي ورفيقات الدرب وزملائي الذي جمعتني بهم أجمل اللحظات اسأل الله ان ينير دربهم

إلى كل من دعمني وساعدني في هذا العمل المتواضع أتمنى من الله ان يجازيه خيرا.

شكر وتقدير

{وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب}

هود الآية 88

بعد شكر الله عز وجل الذي أعانني على إتمام هذا العمل، أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذة الفاضلة "مخناش فتيحة" على إرشاداتها وتوجيهاتها لي طيلة فترة إعداد هذه المذكرة

كما لا يفوتني التنويه بفضل أساتذة جامعة 20 اوت 1955 قسم العلوم الاقتصادية وأتقدم لهم بخالص الشكر والتقدير

والى كل من ساعدني في هذا العمل المتواضع من قريب او من بعيد

شكرا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على تفعيل التنمية الاقتصادية والدفع بعجلتها في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)، حيث يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من أكثر أشكال الاستثمار إثارة للجدل، وهو ظاهرة اقتصادية بالغة الأهمية كونه من أهم مصادر التمويل بالنسبة للدول النامية، حيث تقوم به هذه الدول لتنمية اقتصادها والاستفادة من مزاياه.

والجزائر سعت كغيرها من الدول النامية الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وقد توصلت هذه الدراسة الى انه وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تحسين مناخها الاستثماري الا انه حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إليها ضئيل وغير كافي للمساهمة في تفعيل التنمية الاقتصادية فيها.

وبالرغم من كل العوائق التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر إلا أنها تملك مؤهلات اقتصادية كبيرة إن تم استغلالها بشكل جيد فسيصبح مناخها مشجع على جلب الاستثمار الاجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، تنمية اقتصادية، استثمار أجنبي مباشر في الجزائر.

Summary :

This study aims to research the issue of foreign direct investment and its impact on activating and accelerating economic development in Algeria during the period (2000-2019), where foreign direct investment is one of the most controversial forms of investment, and it is a very important economic phenomenon as it is one of the most important sources of funding for developing countries, they are doing this to develop their economy and benefit from its advantages.

Algeria, like other developing countries, has sought to attract foreign direct investment, and this study has concluded that despite all the efforts made by Algeria to improve its investment climate, the volume of foreign direct investment inflows to it is small and insufficient to contribute to activating its economic development.

Despite all the obstacles facing foreign direct investment in Algeria, it has great economic qualifications. If it is well exploited, its climate will become conducive to attracting foreign direct investment.

Key words : FDI, Economic developement, FDI in Algeria .

العنوان	الصفحة
الإهداء	/
الشكر والتقدير	/
الملخص	/
فهرس المحتويات	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
قائمة الملاحق	/
المقدمة العامة	أ –ت
الفصل الأول: الإطار التأسيسي للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية	**26-03**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، اشكاله ومبادئه	**06-03**
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	03
الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	04
الفرع الثالث: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر	06
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته واثاره الإيجابية و السلبية	**12-06**
الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	09-06
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	09
الفرع الثالث: الاثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	12-09
المطلب الثالث: مفهوم التنمية الاقتصادية، أهدافها وإستراتيجياتها	**17-12**
الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	14-12
الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	14
الفرع الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية	17-15
المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية، سياساتها وعقباتها	**26-18**
الفرع الأول: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	20-18
الفرع الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية	24-20

الفرع الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية	24-26
المبحث الثاني: التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على بعض التنمية الاقتصادية	**26-31**
المطلب الأول: التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر	**26-28**
المطلب الثاني: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية	**27-29**
الفرع الأول: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	28-30
الفرع الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	30
الفرع الثالث: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة	31
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	**31-32**
المطلب الأول: دراسة بسعد حكيمة	**31**
المطلب الثاني: دراسة الدكتور عدنان مناني صالح	**32**
المطلب الثالث: دراسة عبد القادر بابا	**32**
المطلب الرابع: القيمة المضافة	**32**
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتأثيره على التنمية الاقتصادية	**34**
تمهيد	35
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**36-52**
المطلب الاول: لمحة على بعض قوانين الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أجهزة دعمه وتطويره والمبادئ التي تحكمه.	**36-37**
الفرع الأول: لمحة على بعض قوانين الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	36
الفرع الثاني: أجهزة دعم وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	36
الفرع الثالث: المبادئ التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	37
المطلب الثاني: المزايا والضمانات الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والإصلاحات الاقتصادية وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر اليها	**39-43**
الفرع الاول: المزايا الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	39

الفرع الثاني: الضمانات المقدمة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	40
الفرع الثالث: الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي الى الجزائر	43-41
المطلب الثالث: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر وفقا لمؤشرات دولية وتطور تدفقاته	**52-43**
الفرع الاول: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر وفقا لمؤشرات دولية	45-43
الفرع الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر وتوزيعه القطاعي والجغرافي	52-46
المبحث الثاني: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000-2019)، المعوقات التي تعترضه وأفاقه	**63-52**
المطلب الاول: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات والعمالة	**59-52**
الفرع الاول: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)	52
الفرع الثاني: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2000-2019)	56-54
الفرع الثالث: اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	59-56
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، افاقه ومتطلباته	**63-60**
الفرع الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	61-60
الفرع الثاني: افاق ومتطلبات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومتطلباته	63-62
خلاصة الفصل الثاني	64
الخاتمة العامة	67-65
قائمة المراجع	74-68
الملاحق	78-75

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	14
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق (2008-2010)	27
03	عمليات الخوصصة المنفذة حتى عام 2007	42
04	مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لسنة 2016	44
05	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر للفترة(2000-2009)	46
06	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر للفترة(2010-2019).	47
07	اهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة(2013-2017)	48
08	اهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة (2015-2019)	48
09	اهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر في الفترة (2015-2019)	49
10	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة ورصيد حساب راس المال خلال الفترة(2000-2019)	54
11	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)	55
12	مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق فرص العمل في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	59

قائمة الاشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	29
02	تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم 10 قطاعات للفترة(يناير2012- ديسمبر2016)	50
03	تطور مشاريع الاستثمار حسب اهم 10 قطاعات للفترة(يناير2015- ديسمبر2019)	51
04	تطور معدل نمو الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة(2000-2019).	53
05	تطور اجمالي معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)	57

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	لمحة على بعض قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	75-78

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص في المجال الاقتصادي، فعرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية وعميقة والتي شكلت فجوة كبيرة بين الدول من ناحية التقدم والتطور.

فأصبحت التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب و الاشكال، و التنمية مفهوم كثر الحديث عنه عقب الحرب العالمية الثانية خاصة لما نجم عنها مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم الى بذل جهود مضاعفة لتغيير او ضاعها و تحسين أحوالها المادية، لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي و الاجتماعي و ما يعنيه ذلك من تغير بنية الاقتصاد، كما تعتبر من أهم القضايا التي تركز عليها الدراسات و الأبحاث خاصة في دول العالم الثالث نتيجة تعقد و إتساع مشكلات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية .

كما تعاني معظم الدول النامية العديد من المشاكل التي تؤثر على خطط التنمية الاقتصادية فيها ومن المعروف ان خطط التنمية في هذه الدول تهدف الى رفع معدل النمو الاقتصادي ورفع مستويات الرفاهية بها إضافة الى ان معظم الدول النامية أصبحت تسعى الى التخلص من تبعيتها للدول المتقدمة التي ظلت قائمة ردحا طويلا من الدهر، والتنمية الاقتصادية عملية ليست بسهلة او تقليدية بل هي عملية شاقة تحتاج الى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل واستراتيجيات ملائمة ووضع البرامج والخطط المناسبة.

وعماد عملية التنمية الاقتصادية هو رفع معدلات الاستثمار وهو ما يستلزم ضرورة توافر برامج ملائمة للتمويل اللازم لاستيراد السلع الرأسمالية الوسيطة وذلك نتيجة عدم استقرار سلة صادرات هذه الدول النامية ومن هنا بدأت هذه الدول في البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية الاقتصادية كالاقتراض الخارجي او الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تتسم البيئة الدولية الراهنة بالتنافس على رؤوس الأموال الأجنبية في مختلف الدول وذلك نتيجة للدور الهام الذي تلعبه في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل وكذلك التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق الميزات التنافسية.

و من الملاحظ ان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ازدادت كثيرا خاصة بالنسبة للدول النامية و منها الجزائر التي عانى اقتصادها في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت امام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية و من أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة و ارتفاع حجم البطالة و نقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات و غيرها من المشاكل الاقتصادية و الضغوطات ،حيث أصبحت ترى فيه افضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي نظرا للمزايا العديدة التي يمكن ان يجلبها معه للدولة .

كما ان الجزائر تعتبر من الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليها والاستفادة من مزاياه فعملت على إعادة هيكلها الاقتصادي بسن وتعديل الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار الأجنبي وانشاء العديد من الهيئات والمؤسسات المكلفة بتطوير الاستثمار إضافة الى منح حوافز وضمانات مغرية تسهل من قدوم الاستثمارات ودخولها

للسوق المحلي ولإيجاد مناخ استثماري مناسب وجذاب لرفع التدفقات الاستثمارية الأجنبية وتسهيل عملية الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

ومن خلال تزايد اهتمام معظم الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنافس فيما بينها على جذبه نظرا لما يحمل معه من مزايا لهذه الدول للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وما مدى مساهمته في تفعيل التنمية الاقتصادية؟**

- **التساؤلات الفرعية**

1. فيما تتمثل محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي اثاره الإيجابية والسلبية على الدول المضيفة له والدول القائمة به؟
2. ما هي مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية؟ وما هي العقبات التي تواجهها؟
3. فيما تتمثل التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر؟ وكيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات التنمية الاقتصادية؟
4. ما هي الإصلاحات الاقتصادية المقامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هي العوائق التي تواجهه؟

- **فرضيات البحث**

قصد الإجابة على الأسئلة المطروحة قمنا بطرح الفرضية التالية:

1. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يساهم في تفعيل التنمية الاقتصادية.

- **مبررات اختيار الموضوع**

1. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة في الوقت الراهن.
2. مساهمة وإمكانية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
3. اهتمام الدول النامية بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **اهداف البحث**

1. التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنمية الاقتصادية.
2. التعرف على كيفية تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية.
   الاطلاع على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعقبات التي تواجهه.
3. إثراء المعرفة الشخصية في هذا الموضوع من خلال الإطلاع على مختلف البحوث.

- **أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في إدراك حقيقة وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر التي تزداد يوم بعد يوم والذي أصبح يعد عامل مهم يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مزاياه العديدة التي يقدمها للدول المضيفة له

كقدرته على نقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وغيره من المزايا التي بإمكانها ان تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **حدود البحث**

لهذه الدراسة إطار مكاني وزماني، اما المكاني فهو الجزائر، واما الإطار الزماني المختار فهو ممتد من 2000-2019

- **منهج البحث**

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من اجل الالمام بالجوانب النظرية للموضوع وذلك من خلال عرض المفاهيم والتعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية وتحليل اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية.

- **صعوبات البحث**

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة تتمثل خاصة في الجانب التطبيقي في صعوبة الحصول على الاحصائيات.

- **هيكل البحث**

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث الى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار التأسيسي للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، اما المبحث الثاني فقد تضمن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية، في حين تم التطرق في المبحث الثالث الى الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

الفصل الثاني: جاء هذا الفصل تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتأثيره على التنمية الاقتصادية حيث تم تقسيمه الى مبحثين، اذ تم في المبحث الأول التطرق الى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتم التطرق بعد ذلك في المبحث الثاني الى أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة (2000-2019) والمعوقات التي تعترضه وافاقه.

الفصل الأول:

الإطار التأسيسي للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر واحد من أكثر اشكال الاستثمار اثارة للجدل في الاوساط الاقتصادية، كما تتسم البيئة الدولية الراهنة بالتنافس على رؤوس الأموال الأجنبية خاصة من قبل الدول النامية وذلك نتيجة للمزايا التي يحققها لهذه الدول وتحريك عجلة التنمية في اقتصادها ، و عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري سواء من قبل الدول المضيفة او البلد الام ، و تتمثل اهمية الاستثمارات الأجنبية في انها أحد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية اضافة الى انه يعتبر وسيلة هامة لتوفير العديد من المزايا والفرص للدول المضيفة. فالاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر عماد عملية التنمية الاقتصادية فهو يساهم في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية كتحسين ميزان المدفوعات ورفع معدلات النمو الاقتصادي مما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول، وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية.**
- **المبحث الثاني: التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية.**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.**

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

من خلال هذا المبحث سنتناول أهم الأساسيات التعريفية للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال تقديم عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، كما نقوم بتسليط الضوء على العديد من الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، اشكاله ومبادئه

لقد تعددت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله نظرا لمدى أهميته في البيئة الدولية الراهنة وخاصة بالنسبة للدول النامية حيث اتجهت هذه الدول في محاولة اجتذاب هذه الاستثمارات الى أراضيها بهدف الاستفادة منها في خدمة إقتصادها.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اختلف المفكرين والاقتصاديين في تقديم تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لان لكل منهم وجهة نظر معينة.

أولا: التعريف اللغوي

الاستثمار هو لفظ مأخوذ من الثمر، وهو حمل الشجر. وأثمر الشجر، خرج ثمره، والمثمر الذي فيه ثمر ويطلق على الولد ثمرة. لان الثمرة ما ينتجه الشجر والولد ينتجه الاب، والثمر أنواع المال، والثمر، وثمر ماله نماه، يقال ثمر الله مالك أي كثرة وأثمر الرجل، أكثر ماله، وعلى هذا فإن الاستثمار هو طلب الحصول على الثمر والفقهاء يستعملونه بهذا المعنى أيضا. والاستثمار استفعال أي طلب الثمر وعلى ذلك فإن استثمار المال يقصد به طلب الثمر من أصل المال مثل طلب الثمر من الشجر، وكذلك يستخدم الفقه مصطلحات الإنماء والتثمير والزيادة دلالة على الاستثمار والغاية من الاستثمار تحقيق الربح، فالاستثمار أصلا ليس هو الربح وانما هو وسيلة الحصول على الربح. [1]

ثانيا: من وجهة نظر الاقتصاديين

عرف **عبد السلام أبو قحف** الاستثمار الأجنبي بانه " هو الذي ينطوي على تملك المستثمر لجزء او كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة الى قيامه بالشراكة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك او السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن

[1] سليمان عمر محمد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الوضعي**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص 22.

قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات الى الدول المضيفة". [1]

ويرى **Gregory Mankiw** الاستثمار الأجنبي المباشر بانه: " عندما يقام في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم كما يمثل طريقة تؤدي الى نمو الدول على الرغم من ان جزءا من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود الى المالكين الأجانب وقد لا يؤدي الى زيادة في مخزون الاقتصاد من راس المال وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبيا تستعملها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة المتداول استخدامها في الدول المتقدمة " [2]

وعرف **سليمان عمر الهادي** الاستثمار الأجنبي المباشر بانه " هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، الا ان ملكيته اجنبية وتؤول لفرد أجنبي او شركة غير وطنية فهو إذا استثمار أجنبي مباشر، وتختلف انواعه حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر". [3]

ومما سبق يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركات او افراد مقيمين في دولة معينة بأعمال ومشاريع داخل دولة أخرى بحيث تكون لهؤلاء الافراد الملكية الكاملة للمشروع او اشتراكهم في رأس مال هذا المشروع بنصيب يكفل لهم حق الإدارة، وهذا بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمنافع المختلفة.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة اشكال للاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها الاتي:

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:

يعرف هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر بانه: أحد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه او يشارك فيه طرفان او أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة المستثمر الأجنبي وراس المال المحلي الوطني والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في راس المال بل تمتد الى الإدارة، والخبرة وبراءة الاختراع، او العلامات التجارية.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة،2003، ص 366

[2] Gregory Mankiw, **Principal of Economics**, 4th Ed, cengage learning , Washington ,2007 ,p 561.

[3] سليمان عمر محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

فهذا النوع من الاستثمار المباشر يقوم على مشاركة راس المال الأجنبي لراس المال الوطني في ذات المشروع مند بداية المباشرة فيه او في تاريخ يتفق عليه. سواء حصل ذلك بالضغط من قبل الدول المضيفة أي عن طريق الأنظمة واللوائح المنظمة للاستثمارات الأجنبية او كان بسبب رغبة كل من الطرفين في حصول هذه الشراكة. [1]

ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج او التسويق او أي نوع اخر من أنواع النشاط الإنتاجي او الخدمي في السوق المضيفة و سيطرتها عليه سيطرة كاملة ، و يعد هذا النوع من اكثر الأنواع تفضيلا لهذه الشركات و اقل تفضيلا بالنسبة للدول المضيفة و لكن نظرا لشدة المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية بين الدول المضيفة فقد لجأت هذه الدول الى القيام بالتصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع و هذا كطريقة من طرف هذه الدول لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية رغم تعرضها للعديد من المخاطر المحتملة.[2]

ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة:

يمكن القول ان المنطقة الحرة هي جزء من الأرض داخل الحدود يتم إيضاح حدودها الجغرافية وتعتبر جمركيا تابعة للخارج الا انها خاضعة للسيادة الوطنية من جهة نظر سياسية فهي جزء يقتطع من الدائرة الجمركية وتصبح حرة من كل قيد جمركي تدخل اليها السلع وتخرج منها بدون رسوم.

رابعا: مشروعات او عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تدخل في شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني بموجب قيام تزويد الطرف الأول للطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائي، وفي أغلب الأحيان وخاصة الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد يتفق عليه الطرفان، وهنا تجدر الإشارة ان مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك او شكل التملك لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي. [3]

---

[1] محمد عبد العزيز، **الاستثمار الأجنبي في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، الأردن، الطبعة الاولى 2005، ص، ص 37،38.

[2] Guire Roger, **l'investissement direct et les firmes multinationales**, sans édition, Economica, paris, 1984, p 65.

[3] فيصل حبيب حافظ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية** رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2008، منشورة ص 40 .

الفرع الثالث: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مجموعة من المبادئ تتمثل في:

مبدأ الشفافية والتنسيق: يقصد بهذا المبدأ الزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة دون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب ضرورة تقنين عمل نظام الاعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.

مبدأ سهولة حركة راس المال:

هذا المبدأ هو مرتبط برأس المال وقد تم ادماجه من اجل ضمان حرية تحويل رأس المال والفوائد الناجمة عنه بالارتباط مع العالم الخارجي ولتطبيقه يشترط مبدأين – مبدا تلقائية التحويل لرؤوس الأموال وفوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية بدون تصريح مسبق و – مبدا حرية الدخول الى سوق العملة الصعبة. [1]

مبدأ الاستقرار:

يلعب هدا المبدأ دور هاما لترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية للبلد مع العالم الخارجي نتيجة لوجود مخاطر متعددة يمكن ان تهدد استقرار وترقية الاستثمار الأجنبي (مخاطر نزع الملكية، التأميم، مخاطر الحروب، والانتفاضات الاهلية) وعليه فلنجاح هذا المبدأ لا بد من وجود استقرار المحيط المؤسساتي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ولا بد أيضا من وجود ضمانات حقيقية لترقية الاستثمار. [2]

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته وأثاره الإيجابية والسلبية.

ان عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري وكذلك نفس الشيء بالنسبة للبلد الام فلكل منهم منافعه وغايته وتختلف هذه المحددات باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر وكذلك بحسب منافع واحتياجات كل طرف. وللاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة واثار إيجابية وكذلك سلبية وهذا ما سوف نسلط عليه الضوء في هذا المطلب.

---

[1] زينب لطرش، واقع **و افاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي** مدكرة، مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة 20 اوت ،1955 سكيكدة (2018–2019)، غير منشورة ص 36

[2] لامية مدفوني، **تداعيات ازمة الرهن العقاري على الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2007–2011)**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، (2012–2013)، منشورة، ص 29

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

ان توجه الاستثمارات الأجنبية لبلد ما يتوقف على العديد من العوامل والمحددات التي يتمثل بعضها في:

1محددات الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

1-1الناتج المحلي الاجمالي ومستوى نمو المتحقق: يعد حجم السوق احد المتغيرات المهمة التي تؤثر في تحديد حجم الاستثمارات الاجنبية وذلك لأنه يحدد مدى تحقيق المشروع لاقتصاديات الحجم ، فنمو مستوى الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زياده مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع الى انماط استهلاكيه جديده ، وبالتالي يصبح بحاجه الى استثمارات اوليه لتغطية الطلبيات المتزايدة في البلد المضيف وبالتالي فان حجم الناتج المحلي الاجمالي ومستوى نمو المتحقق يعتبر من اهم المتغيرات التي تؤثر في حجم الاستثمارات الاجنبية المتدفقة الى البلد.

1-2 شروط التبادل التجاري : وهي عبارة عن الرقم القياسي لأسعار الصادرات نسبة الى الرقم القياسي لأسعار الواردات ، ان تحسين شروط التبادل التجاري يؤثر ايجابيا على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الاستثمار و بالتالي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية كما ان تحسينه يؤثر على الصناعات التصديرية بحيث يزداد مستوى ما يحققه هذا القطاع من ارباح بالإضافة الى تحسين مداخيل القطاعات الاخرى المرتبطة به وبالتالي تحسين الدخل القومي مما يؤثر ايجابيا على الاستثمارات الأجنبية و تحسين هذا الشرط يعني تحسين الميزان التجاري[1].

1-3اسعار الصرف : ان تأتي سعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الاجنبي تبقى نقطه غامضة انطلاقا من النظرية الاقتصادية فالأثار قد تختلف سواء في حالة ارتفاع اسعار الصرف او في حالة انخفاض اسعار الصرف او الصرف الحقيقي اذ يؤثر على مستوى الاستثمارات الأجنبية سواء من خلال إعاقة وكبح هذا الاخير ، ويؤدي التقلب السريع لسعر الصرف الى إعاقة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لان التقلب في سعر الصرف يؤدي الى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين الاجانب والخلاصة ان المستثمرين يدخلون سوق اجنبية عندما يكون سعر الصرف مستقر بحيث يضمن مستوى معقول من الربح وتقلب سعر الصرف له اثر سلبي على الاستثمار الاجنبي المباشر بينما استقراره يؤدي الى شعور المستثمر بالاستقرار و الطمأنينة.

1-4 التضخم : يعد التضخم من مؤشرات غياب الاستقرار الاقتصادي، ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم الى افساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة والعملة الوطنية وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الانتاج والارباح وراس المال كما يؤدي التضخم الى تشويه النمط الاستثماري بحيث يتجه المستثمر الاجنبي الى الأنشطة ذات الاجل القصير فقد اوضحت الدراسات الى ان ارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي يلعب دورا سلبيا في جذب الاستثمارات الأجنبية بحيث ان معدلات التضخم اشارة على عدم

[1] محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص، ص،75،76

استقرار الوضع الاقتصادي و إلى زيادة تكاليف الانتاج مما يؤدي الى عزوف كبير من المستثمرين عن الاستثمار في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة[1]

1-5 إطار سياسة الاقتصاد الكلي : ان وجود بيئة اقتصادية كليه مرحبة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الاساسية المشجعة للاستثمار بصفه عامه لأنها تعطي اشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والاجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح عن العالم الخارجي والتي تعد متطلبات لسياسه تدفق الاستثمار و يتم الوصول لهذه البيئة من خلال تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم و عجز الموازنة و تقليل العجز التجاري[2].

1-6 ارتفاع حجم الصادرات في الميزان التجاري للبلد : ان ارتفاع حجم الصادرات للبلد يجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وبالعكس عندما يكون هذا الميزان في حالة عجز فهو يكون عنصر تقييد لهذا الاستثمار.

1-7الاستقرار السياسي: يلعب الاستقرار السياسي تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية اجمالا، حيث يتخذ قرار الاستثمار على اساس درجة استقرار النظام السياسي في البلد وبفضل النظم السياسية المستقرة والديمقراطية بدلا من تلك المتدخلة في الشؤون الاقتصادية

2- محددات الاستثمار بالنسبة للدولة الأم:

2-1 ارتفاع حدة المنافسة في الدول الأم : تتجه الشركات التي تواجه حالة منافسة شديدة في دولها الاصلية بشكل يؤثر على ارباحها ونموها الى الاستثمار في الخارج وهذا حتى يخفض من ضغوط المنافسة السائدة مع الشركات الاخرى في الدولة الأم.

2-2 تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة الأم : ان انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدولة الأم تعتبر من العوامل الدافعة للشركات من أجل الاستثمار خارج دولها الاصلية وذلك بحثا عن فرص تمكنها من تحقيق عوائد مرتفعة مدفوعة بمعدلات النمو وما يرافقها من حالات الرواج الاقتصادي الامر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على منتجاتها.

---

[1] دادي الصادق، **المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2016)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص نقود و بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، (2017-2018) ، منشورة ، ص 20

[2] بن عباس محمد، **دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الصين –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2011-2012)، منشورة، ص 82.

2-3 الارتفاع النسبي لتكاليف الانتاج في الدولة الأم مقارنة بالدول المضيفة للاستثمارات : حيث يتجه المستثمرون الاجانب الى الاستثمار في الخارج عندما تكون التكاليف منخفضة بالمقارنة مع الدولة الأم وهو ما يفسر الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة في الانتاج.

2-4 ارتفاع سعر العملة في الدولة الأم مقارنة بالعملات الاجنبية : يؤدي ارتفاع سعر العملة في الدولة الأم الى إرتفاع أسعار تصدير منتجات الشركات الموجودة فيها وهو ما يدفعها الى الاستثمار في الخارج من اجل خفض تكلفه الانتاج المرتبطة بارتفاع سعر العملة في الدولة الأم[1].

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

للاستثمار الاجنبي المباشر أهمية كبيرة على الصعيد الاقتصادي وهذا نظرا للمزايا التي يجلبها معه:

يأخذ الاستثمار الاجنبي اهمية كبيرة كونه احد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية ، فضلا عن كونه احد القنوات التي يحصل من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية ، وله اثار ايجابية عديدة منها ايجاد فرص جديدة للعمل وزيادة الطاقة الإنتاجية وايجاد طاقة انتاجية جديدة وتحسين نوعية المنتجات وتقليل التكاليف كي تصل الى درجة عالية من التنافسية في الاسواق المحلية والعالمية ، ويتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير اهمية ودور الاستثمار كمحرك اساسي لنجاح عمليه التصدير ، إلا أن هناك علاقة تبادلية بينه وبين التصدير ، فالاستثمار الاجنبي المباشر يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة فضلا عن الارتباط بالأسواق العالمية وان وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي ترجع في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة[2] .

---

[1] سعدي هند، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، -دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، (2016-2017)، ص 35.

[2] رجاء عبد الله عيسى السالم، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة 1998-2010**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 3، العراق، 2011، ص 55

2 يسعد حكيمة، مرجع سبق ذكره، ص37.

3 نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون طبعة 2008، ص439.

الفرع الثالث: الأثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الاجنبي المباشر اثار ايجابية سواء بالنسبة للدول المضيفة أو للدول القائمة به وكذلك له اثار سلبية وهذا ما سنتناوله في هذا الفرع.

1- الأثار الايجابية بالنسبة للدول المضيفة:

- تحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية الصادرات واحلال الواردات والقدرة على المنافسة الخارجية.
- زيادة التوظيف وامتصاص البطالة ورفع القدرة الإنتاجية. [1]
- الاستثمارات الأجنبية تساهم في زيادة تحسين ميزان المدفوعات وذلك لان الاستثمارات الاجنبية تؤدي الى توفير رؤوس الاموال والتكنولوجيا والخبرات الامر الذي يؤدي الى زيادة طاقة الانتاج مما يحقق فائض للتصدير [2]
- يمكن الاستثمار الاجنبي المباشر من نقل التكنولوجيا على وجه الخصوص في شكل انواع جديدة من مدخلات راس المال الثابت كما يمكن ان يعزز المنافسة في سوق المدخلات المحلية.

- ان الفوائد المتولدة من الاستثمار الاجنبي المباشر ترفع من عائدات الضرائب في الدول المضيفة[3]

الأثار الايجابية بالنسبة للدول القائمة بالاستثمار:

- استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة وخاصة الدول النامية ومن تم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصاداتها .
- يساهم ايضا في تحسين ميزان المدفوعات للدول القائمة بالاستثمار.
- استغلال اليد العاملة الرخيصة بذلا من اليد العاملة ذات تكلفة (الأجور والرواتب) العالية في الدول القائمة به.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص439

[3] Prakash lougani, Asaf razin, **l'investissement direct étranger est-il, finances et développement**, n° 6, juin 2001 .p7.

- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج الى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له اين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط الشيء الذي تجسده الشركات متعددة الجنسيات.[1]

3-الاثار السلبية بالنسبة للدول المضيفة:

- ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي الى عرقلة الصناعات المحلية ومن تم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الاجانب[2].
- ان وجود الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية يؤدي الى جلب انماط من الاستهلاك لا تتلاءم مع خصائص البلدان النامية ومتطلبات التنمية فيها ويرجع ذلك الى ما تقوم به الشركات استثماريه الأجنبية من ممارسات وانشطة تسويقية من شانها ترويج افكار جديدة وأنماط جديدة للاستهلاك.
- إذا كانت الاستثمارات الأجنبية تصاحب معها نقل التكنولوجيا فأنها بذلك تساهم في التلوث البيئي في الدول النامية، حيث كلما زادت درجة التقدم التكنولوجي كلما ادى ذلك الى التوصل الى طرق انتاج والتوصل إلى استخدام آلات أحدث في العمليات الإنتاجية والنشاط الاقتصادي والتي تستخدم انواع جديده من الطاقة وهذا من شانه ان يزيد من درجه التلوث[3].
- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة وهذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الاستراتيجية[4]

---

[1] مطاي علي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،(2008-2009)، منشورة، ص 9.

[2] مطاي علي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 10

[3] كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية-مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر والجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، (2012-2013)، منشورة، ص، ص، 132، 133

[4] امال تخنوني، بلال ملاخسو، **كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر. الوطني، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، 19 نوفمبر2015، الجزائر، ص 15

4-الاثار السلبية بالنسبة للدول القائمة به:

- تتمثل سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به في الاخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية او الجبرية لعمليات مصادرة السياسة المعادية وتلك في الدول المضيفة له وهذا يتنافى مع اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.
- القيود الهامة المحتمل فرضها من قبل الدول المضيفة والتي تعني في مجملها عمليات التوظيف او التصدير او عند تحويل الأرباح منها الى الدول الاصلية المصدرة للاستثمار.
- في المدى المتوسط بسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الاصلية إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفعاتها.[1]

المطلب الثالث: مفهوم التنمية الإقتصادية، أهدافها و إستراتيجياتها

تثير التنمية الاقتصادية اهتماما واسعا واستثنائيا من قبل كافة الجهات الرسمية وعلى كافة المستويات المحلية والدولية نظرا لارتباط ذلك بالحالة المتدنية التي تعيشها معظم الدول النامية والمشاكل التي تواجهها في مختلف جوانب الحياة. لهذا سنقوم في هذا المطلب بتسليط الضوء على مفاهيم التنمية الاقتصادية وأهدافها واستراتيجياتها المتعددة.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية والتمييز بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.

تختلف مفاهيم التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس ووجهات النظر وكذلك هناك اختلاف بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؛

أولا: مفهوم التنمية الإقتصادية

عرف **عبد القادر محمد عبد القادر عطية** التنمية الاقتصادية بانها " العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة متوسطة للدخل الحقيقي والتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج [2]

كما عرف **Claude gaillard** التنمية الاقتصادية بانها هي " تسليط الضوء على متطلبات السياسة الاقتصادية العقلانية والشروط اللازمة لتنمية منسقة "[3]

---

[1] مطاي علي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000 ص17

[3] Claude gaillard, **économie et droit du développement**, société national d'édition et de diffusion, Alger, sans édition, 1982, p15

وكذلك عرفت التنمية الاقتصادية بانها عملية تحويل الهياكل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي تساعد على تخفيض نسبة الفقر، الرفع من المستوى المعيشي، معدلات الاستثمار وإعطاء المزيد من الفرص للأفراد لأجل ممارسة حرياتهم.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج ان التنمية الاقتصادية هي العملية الهادفة الى تعزيز وتحسين اقتصاد الدول وذلك من خلال تطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها أكثر تقدما وتطورا مما يؤثر على المجتمع تأثيرا إيجابيا، كما يمكن تعريفها أيضا بانها سعي المجتمعات الى زيادة قدرتها الاقتصادية وتحسين أوضاعها من جميع الجوانب.

ثانيا: التمييز بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

بالرغم ان النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان بانهما يعبران عن نفس الشيء الا انهما يختلفان اختلافات كبيرة، حيث ان:

- النمو الاقتصادي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، اما التنمية فهي ظاهرة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنه يكون مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية.
- من الممكن ان نجد نمو اقتصادي سريع دون حدوث تنمية اقتصادية بسبب عدم إتمام التحولات الهامة التي تواكب عملية التنمية او تسبقها في العمليات التكنولوجية المؤسسية والثقافية والاقتصادية والسياسية [2]

والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] Alternatives économiques,**< la croissance n'est pas le développement>** alternatives économiques n °198, décembre 2001, p 77 .

[2] همام وائل محمد أبو شعبان، **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي –دراسة تطبيقية لدول عربية –**، مدكرة لنيل شهادة الماجيستير كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، منشورة ص20.

الجدول رقم (1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الإقتصادي	التنمية الإقتصادية
عملية الزيادة الثابتة او المستمرة.	زيادة سريعة وتراكمية دائمة.
متغير كمي.	متغير نوعي وكمي.
احادي البعد.	متعدد الابعاد.
يحدث في جانب معين من جوانب الحياة.	تهتم بنوعية السلع الخدمات المقدمة للأفراد.
تعتمد على تطور تلقائي عفوي.	تعتمد على تطور مقصود ومنظم.
تطور بطيء وتحول تدريجي.	تحتاج الى دفعة قوية.
يهتم بالزيادة في الناتج والدخل.	تهتم بعدالة توزيع الدخل.
يقاس بالتغير النسبي في الناتج او الدخل القومي او نصيب الفرد من الدخل.	تنعكس في صورة تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي إضافة الى تغير الدخل.
يعبر عن التحسن او التدهور في النشاط الاقتصادي.	تعبر عن درجة التقدم او التخلف الاقتصادي.
يشير الى التغير في حجم النشاط الاقتصادي.	تشير الى التغيرات في هيكل النظام الاقتصادي لصالح القطاعات الأكثر ديناميكية.
يتلائم مع ظروف الدول المتقدمة.	تتلائم مع ظروف الدول النامية.

المصدر: عبلة عبد الحميد البخاري، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017، ص 15.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ بأن هناك فرق واضح بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو متغير كمي ويركز على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس اجمالي النشاط في البلاد، بينما التنمية الاقتصادية متغير نوعي وتركز على كيفية تأثر المواطنين ومستوى معيشتهم في دولة معينة مع احداث تغيير جذري في جميع القطاعات، وبالرغم من ان هناك اختلاف بينهما الا انه في الحقيقة يوجد تداخل بينهما ولا يمكن الفصل بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى كل دولة على العموم الى تحسين مستوى معيشة سكانها، واهداف التنمية تختلف من دولة الى أخرى ويعود ذلك الى ظروف كل دولة وأوضاعها الا ان هناك بعض الأهداف المشتركة يمكن التركيز عليها في معظم الدول النامية وتتمثل هذه الأهداف في:

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي الى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي.
- التوسع في برامج التدريب في الانشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة في هذه الأنشطة للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية.
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.
- اشباع الحاجات الأساسية للأفراد.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية.
- تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.[1]
- رفع مستوى معيشة الافراد بزيادة الدخول وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كما وكيفا.[2]

الفرع الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

تتضمن استراتيجيات التنمية العديد من الجوانب ذات الصلة بالتنمية وسنركز على البعض منها كما يلي:

أولا: إستراتيجية التنمية المعتمدة على التصنيع

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية الى سلع استهلاكية وإنتاجية ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فان التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقيق التصنيع، باعتبار ان القطاع الصناعي هو قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع [3]

و يقتضي التصنيع السريع زيادة في حجم الاستثمارات الموجهة الى القطاع الصناعي مما يترتب عليه زيادة القاعدة الصناعية و تعدد الوحدات الإنتاجية الصناعية ، و تؤدي زيادة الاستثمار في الصناعة الى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي و من ثم ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي بصورة تزيد عن معدلات النمو السكاني ، كذلك يترتب

---

[1] فنادرة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص تسيير المالية العامة ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بالقايد ، تلمسان ، (2017-2018) ، منشورة ، ص 75.

[2] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، فرع تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، (2008-2009) منشورة، ص 16.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، عمان، بدون طبعة، 2007، ص 169

على الازدياد المستمر للصناعة ازدياد طاقة هدا القطاع على استيعاب القوى العاملة نتيجة للزيادة السكانية كما يصبح في قدرته استيعاب اجزاء كبيرة من فائض القوة العاملة الموجودة بالقطاعات الأخرى، و هكذا يؤدي التصنيع الى تغيير هيكلي في الاقتصاد القومي بموجبه تزداد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي من وجهة نظر الدخل المتولد فيه او من وجهة نظر العمالة المستوعبة فيه . ومن ثم على الدول النامية ان تحدد سياسة واستراتيجية التصنيع التي تتبناها. [1]

ثانيا: إستراتيجية التنمية الزراعية:

يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في اقتصاديات الأقطار النامية، حيث تكون مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في توليد الناتج القومي في معظم هذه الأقطار. وقد تزيد في البعض منها على مساهمة القطاعات الأخرى، إضافة الى ان الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد و يعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر او غير مباشر كما تشكل الصادرات الزراعية القسم الأكبر من صادرات الكثير من هذه الأقطار و لذلك و نظرا لأهمية القطاع الزراعي هذه في معظم الأقطار النامية رغم الاختلافات في درجة هذه الأهمية من قطر لأخر حسب أهمية القطاع الزراعي في اقتصاد القطر المعين فان دوره في عملية التنمية يتأتى من خلال ما يمكن ان يسهم به من مهام في تحقيقها و يبرز بعض من ذلك فيما يأتي :

1. ان الزراعة توفر التمويل لعملية التنمية، اذ ان الزراعة من خلال اسهامها الواضح والمهم في تكوين الدخل القومي وبالتالي الدخل الفردي في معظم الأقطار النامية فإنها تكون المصدر الرئيسي للادخارات المتحققة في المجتمع سواء كانت ادخارات خاصة او عامة، ذلك ان ادخارات الافراد تعتمد على الدخل الذي يتولد في الاقتصاد والذي تسهم الزراعة بالجزء الأكبر منه.
2. توفير الايدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي خلال مجرى عملية التنمية، ذلك لان تطور القطاعات الأخرى يؤدي الى ان تنشأ فيها حاجة ماسة الى الايدي العاملة، وبذلك تحتاج لمساندة الزراعة في ذلك، وبدون تطور الزراعة و تحديثها عن طريق التوسع في استخدام المكائن و الآلات الزراعية ، و تقليص حاجاتها الى الايدي العاملة ، و خاصة في الأقطار التي يقل فيها عرض العمل بالقياس الى الطلب عليه ، فإن حاجة القطاعات الاقتصادية لا يمكن تلبيتها ، و بالتالي يمثل ذلك قيدا على عملية التنمية الاقتصادية.
3. خلق السوق للسلع الصناعية أي خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي لتحفيزه على التوسع و التطور، اذ ان الزراعة باعتبارها المصدر الأساسي في تكوين معظم الدخول الفردية في معظم الأقطار النامية ، و بالتالي المصدر الأساسي للطلب على السلع الصناعية ، و بدون اجراء بعض التطوير في القطاع الزراعي حتى يمكن توسيع حجم الطلب على السلع الصناعية و تنويعه من خلال زيادة الدخل الزراعي ، و من خلال

[1] عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، بدون طبعة، 1975، ص 277.

التوسع في الطلب على المنتجات الصناعية لاستخدامها في عمليات الإنتاج المختلفة كالأسمدة و المبيدات و ما الى ذلك و هذا لا يمكن تحقيقه الا من خلال تحديث الزراعة و تطويرها .

4. توفير الموارد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ذلك لان عملية التنمية الاقتصادية تتضمن توسيع عمل هذه القطاعات وما يترتب على ذلك من زيادة عدد المشتغلين الذين يتم استيعابهم في عملية توسيع نشاطها وما تطلبه ذلك من الزيادة في توفير المواد الغذائية اللازمة لسد احتياجات الاعداد المتزايدة منهم خارج القطاع الزراعي. وبالتالي ضرورة قيام الزراعة بتلبية ذلك عن طريق توسيع انتاجها من المواد الغذائية. [1]

ثالثا: الإستراتيجية المعتمدة على تطوير العنصر البشري

تتضمن الاستراتيجية المعتمدة على تطوير العنصر البشري أساسا الاعتماد على الانسان وقدراته المعرفية لتحقيق التنمية ومع تطور مفهوم التنمية تطورت معه استراتيجيات التنمية حيث ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي يعني تحقيق التنمية البشرية مع الحفاظ على البيئة، وظهور هذا المفهوم نتج عنه ظهور استراتيجية التنمية المستدامة.

1 إستراتيجية التنمية المستدامة:

يقصد باستراتيجية التنمية المستدامة انها " عملية منسقة وتشاركية من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق اهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة على المستويين الوطني والمحلي "[2]

وتهدف التنمية المستدامة الى تحقيق امرين وهما التنمية والحفاظ على البيئة ويتطلب وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة من خلال اتخاد مجموعة من التدابير.

2 إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة

يمكن القول ان استراتيجية التنمية البشرية المستدامة تقوم على الاستثمار في راس المال البشري أي توفير مستوى معيشي لائق للأفراد وتعليمهم وتكوينهم بطريقة تؤهلهم لتحقيق التنمية في اوطانهم كما تتضمن هذه الاستراتيجية الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها من التلوث وتوجد العديد من العوامل المؤثرة في التنمية مثل التعليم والصحة والسكن وغيرها من العوامل.[3]

---

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2006، ص 225 – 228.

[2] زرقين سورية، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2007-2008)، منشورة، ص84.

[3] زرقين سورية، مرجع سبق ذكره، ص 85.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية، سياساتها وعقباتها

لقد تعددت مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية وذلك تزامنا مع تطور مفهومها كما تبرز في إطار عملية التنمية العديد من السياسات ومع ذلك فان التنمية الاقتصادية تواجهها العديد من العقبات وهذا ما سنتم تسليط الضوء عليه من خلال هذ المطلب،

الفرع الأول: مؤشرات قياس التنمية الإقتصادية

تزامن تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية مع تطور مفهومها وأدى هذا التغير في المفهوم الى ظهور العديد من المؤشرات التي لا يمكن حصرها جميعا لذلك سيتم التطرق الى أهمها.

أولا: المؤشرات الإقتصادية الاجمالية والنسبية وحركة المؤشرات الاجتماعية:

تصف المؤشرات الاقتصادية خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد (الناتج الوطني الخام، الناتج المحلي الخام، الديون، الصادرات، الواردات ...) ويمكن ان تقدم على شكل متوسط بنسب من الكتلة الاجمالية (الدخل السنوي للفرد) او يتم تقديمها على شكل نسب مختلفة من الناتج الوطني الإجمالي (معدل التصدير او الاستيراد او التجارة الخارجية او الاستدانة) او كنسب فيما بينهما (خدمة الدين بالقياس الى قيمة الصادرات) واهم هذه المؤشرات:

1.الناتج الوطني الخام PNB او الناتج المحلي الخام PIB (GDP):

الناتج الوطني الخام PNB هو اجمالي قيم السلع التامة الصنع والخدمات المنتجة من مجتمع معين خلال سنة معينة حيث يتم استثناء السلع الوسيطة. ويضم الناتج الوطني الخام انتاج المواطنين المقيمين في البلد وكذلك انتاج المواطنين المقيمين خارج ذلك البلد. اما الناتج المحلي الخام PIB فهو يشبه الناتج الوطني الخام حيث يضم كل الإنتاج المحقق على مستوى بلد معين بما فيه انتاج الأجانب المقيمين في هذا البلد لكن مع استثناء انتاج المواطنين المقيمين في الخارج. [1]

2.الدخل الفردي:

إن مقارنة الدخل او الناتج الوطني بين البلدان لا يوضح مستوى النشاط الاقتصادي او التنمية او النمو لان اختلاف عدد السكان يشوه هده المقارنة لذلك يتم احتساب الدخل الفردي بقسمة دخل البلد على عدد السكان مما يشكل

[1] Dwight h Perkin, Steven radlet , David L lindauer , **économie du développement** , 3èmme édition ,de Boeck ,bruxelles,2008,p 53.

مؤشرا عن مستوى حياتهم ويسمح هدا المقياس بالمقارنة بين الدول ذات الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة كما يسمح بمقارنة دخل البلد الواحد عبر الزمن (النمو).[1]

الا ان الدخل الفردي لا يكشف توزيع دلك الدخل الفعلي (كأي متوسط اخر) ومن ثم يفقد هدا المقياس أهميته كلما كبرت نسبة السكان الذين يبتعد دخلهم الفعلي كثيرا عنه. لذلك فان هذا المقياس يقتصر عن الدلالة على التنمية الاجتماعية.

3.حركة المؤشرات الإجتماعية

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتشمل مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية ومنها تخطيط التنمية وتقويم التقدم نحو تحقيق أهدافها دراسة بدائل للسياسات المتبعة لأجل اختيار اكثرها ملائمة وتوجهت هذه الحركة الى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد و الاسر مثل تلبية الحاجات الأساسية توفير النمو والرفاهية. وتمتاز تلك المؤشرات ببعض المزايا مقارنة بنصيب الفرد من الدخل الوطني ومنها:

أولا: انها تهتم بالغايات والوسائل معا.

ثانيا: تظهر العديد من المؤشرات الاجتماعية جانب التوزيع إضافة الى المتوسط.

ثالثا: انها تشير الى فجوة التأخر فبينما يرتب الدخل الفردي البلدان ترتيبا تصاعديا، فبعض المؤشرات الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ ان لا ترتبط بفقر البلد وهكذا يختلف عن معنى فجوة التأخر وسد الفجوة في جوانب معينة كمعرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال.

لكن استخدام هده المؤشرات لابد ان يكون بحدر فادا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر فان معظم الجوانب الاجتماعية في التنمية وأهدافها ليست قابلة للقياس مباشرة او ليست معرفة بوضوح لدا فهده المؤشرات تستعمل غالبا لتقريب وقياس جزئي للأمور كالعدالة والامن والتعليم وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية.

[1] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة –دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب**–،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة، باتنة ، (2016–2017)، منشورة، ص 19 .

ثانيا: مؤشرات الحاجات الأساسية:

نتيجة القصور في أداءGNP لدوره في التنمية جرت محاولات عديده لتلافي ذلك القصور وتنوعت اتجاهاتها من تصحيح GNP الى المؤشرات الاجتماعية ومنظومة الحسابات الاجتماعية والأدلة المركبة للتنمية ،

لقد بين هيكس وستريثين ان منظومات الحسابات الاجتماعية التي ادمجت المنظومات الاجتماعية عبر مفهوم موحد لم تكن قادره على تجاوز المشكلات الصعبة التي واجهتها.

كما ان محاوله تحسين GNP كمقياس للرفاه الاقتصادي تفتقد الاساس المنطقي وتنتج خلطا في المفاهيم وقد استخلص هيكس ستريثين ان استعمال المؤشرات الاجتماعية والبشرية هو أكثر المكملات ل GNP وخصوصا إذا كان العمل على المؤشرات قد حصل في المناطق المركزية لمقاربة الحاجات الأساسية.

وقد قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجات البشرية الأساسية واقترحوا صياغة تضيف لها وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي للحاجات المستقلة.

وتستعمل مؤشرات الحاجات الأساسية في عدة استعمالات :

1. تستعمل كاداه لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازمة لتحسين الرفاه.
2. تستخدم كمركز اشاره عن حالة التنمية على المستوى الوطني.
3. معلمات للتخطيط (مؤشرات ومعدلات النمو المستهدفة، قياس التغيرات في مستويات دخل الفرد ...)
4. تقويم اثار السياسات الاقتصادية وبدائلها على مدى اشباع مختلف الحاجات.[1]

الفرع الثاني: سياسات التنمية الإقتصادية:

تبرز في إطار عملية التنمية الاقتصادية العديد من السياسات وسيتم تسليط الضوء على بعض منها كما يلي:

أولا: سياسة الإستثمار

ان سياسة الاستثمار تعني تحديد الاولويات التي يتم استنادا اليها اختيار المشروعات الاستثمارية في إطار عملية التنمية، ما يتضمنه ذلك من تحديد لحجم الاستثمار وتوزيع هذا الاستثمار على مجالاته المختلفة، ولا شك ان وضع سلم للأولويات تحكمه اساسا قدرة المشروعات على تحقيق التنمية من خلال اسهامها المباشر في ذلك، وان اهداف التنمية تختلف من اقتصاد لأخر، ومن وقت لأخر في الاقتصاد الواحد وحسب طبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والظروف

[1] جميلة معلم ، مرجع سبق ذكره،ص20 .

والاوضاع والامكانيات التي تحكم عمل نشاطاته الاقتصادية. في حين ان معيار الاستثمار بالنسبة للمشروعات الخاصة فهو اساسا الربحية المالية للمشروع مع الاخذ بالاعتبار فتره استرداد الأموال بالتالي فان المشروع الذي يدر ربحا أكبر وتقل فتره استرداد الاموال فيه هو المشروع الذي تتجه الاموال الخاصة نحو الاستثمار فيه في حين يقل توجه الاستثمارات الخاصة نحو المشروعات التي تنخفض ربحتها او ان فتره استرداد الاموال فيها طويله حتى إذا كانت اهميتها كبيره للاقتصاد القومي.

وفي سياسات الاستثمار يبرز نوعا من هذه السياسات، النمو المتوازن وسياسة النمو الغير متوازن:

1 سياسة النمو المتوازن: في هذا المجال نجد ان نركسه يرى من خلال سياسة النمو المتوازن ضرورة التوازن بين نمو كل من القطاعين الزراعي والصناعي حتى لا يعيق عدم النمو في أحدهما نمو في الاخر، اذ ان مضمون فكره النمو المتوازن هو قيام مشروعات التكامل فيما بينها من حيث تسهيل عمليات النمو بعضها للبعض الاخر ومدحت في مجال توليد الطلب.

2 سياسة النمو الغير متوازن : ترتكز فكره النمو الغير المتوازن على مبدا الوفورات الخارجية المتضمن ان اقامة مشروعات معينة و ليكن المشروع (أ) يؤدي الى وجود وفورات خارجية يحققها المشروع (أ) ويستفيد منها المشروع(ب) وهذا يؤدي الى تحقيق وفورات خارجيه نستفيد منها المشروع (ج) ، وهكذا اي انها ترتكز الى فكره الترابط بين المشروعات الاستثمارية من خلال اثار الدفع الى الامام واثار الدفع الى الخلف وتتمثل اثار الدفع الى الامام في اي بلد ان المشروع المعين يؤدي الى توفير مستلزمات الانتاج لمشاريع أخرى بحيث يساعدها على التطور والنمو من خلال ذلك في الوقت الذي تتمثل فيه اثار الدفع الى الخلف بان اقامه مشروع استثماري معين يؤدي الى توفير الطلب على مستلزمات الانتاج التي يستخدمها المشروع في انتاجه والتي تنتجها مشروعات اخرى بحيث ان اقامه مشروع معين يؤدي الى تحفيز المشاريع الاخرى على التوسع في انتاجها نتيجة طلبه على منتجاتها لاستخدامها في الإنتاج .[1]

ثانيا: السياسة النقدية

تركز الدخل والعمالة في قطاع الانتاج الاولي وارتباطها الكبير بالتجارة الخارجية كان ومازال السبب المباشر في تعرضها لتقلبات اقتصادية عنيفة بسبب عدم استقرار الطلب العالمي على هذه المواد وبقدر ما تعزى هده التقلبات للظروف الخارجية فان السياسة النقدية والائتمانية لم تستطع ان تساهم بشكل كبير في تدعيم حماية نموها الاقتصادي ومن ثم ازالة او استبعاد ما تولده من موجات تضخمية وانكماشية ويمكن حصر اسباب عدم فعالية السياسة النقدية فيما يلي:

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص245-247

1. ضعف اختلال هيكل الائتمان القائم.
2. ضعف الوعي وانعدام ثقافة التعامل مع البنوك بسبب انخفاض الدخول والدفاع الميل للاكتناز هذا الى جانب تمركز البنوك في المناطق الحضرية فقط .
3. ضعف الاسواق المالية والنقدية وضعف نشاطها.
4. الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي في كثير من البلدان النامية (اقتصاد زراعي في العموم).
5. عدم تطور التقنيات المصرفية نتيجة ضعف القطاع المالي ويتجلى ذلك من خلال قله التعامل بالأوراق التجارية والشيكات.

نظرا للأسباب المذكورة اعلاه اتجهت الدول النامية الى تطبيق سياسات اصلاح للرفع من فعالية السياسة النقدية، الا ان سياسات الاصلاح هذه ارتبطت في الغالب بالبرامج التي اقترحها صندوق النقد الدولي FMI في إطار إعادة جدولة ديونها الخارجية. ومن اهم الاجراءات التي تطالب بها هذه المؤسسة هو التقليل من حجم الائتمان عن طريق وضع السقوف الائتمانية المحددة للقطاع العام والخاص ورفع اسعار الفائدة.

اما بخصوص سياسة اسعار الفائدة فتشير الدراسات التي اجريت على العديد من البلدان النامية الى ان وضع سقوف جامدة لأسعار الفائدة اي سياسات اسعار الفائدة المنخفضة وغير المرنة قد عرقل نمو المدخرات المالية وكفاءة الاستثمار كما ان التضخم زاد من الاثار الضارة لهذه السياسة. وتستند هذه السياسة في واقع الامر الى ثلاثة حجج وهي:

1. الرغبة في زيادة الاستثمار.
2. الرغبة في استخدام اسعار الفائدة المنخفضة كوسيله لتحسين توزيع الدخل استنادا الى اسعار الفائدة المنخفضة سوف تساعد وحدات الانتاج صغيره الحجم التي لا يمكنها تحمل الاقتراض بأسعار فأئده مرتفعة.
3. الرغبة في الاحتفاظ بالنفقات المالية منخفضه لتساير الاثار التضخمية الممكنة لتحرير اسعار الفائدة استنادا الى اسعار الفائدة مستوى منخفض سوف يكون بمثابة سلاح مقيد ضد التضخم[1]

[1] رضوان سليم، **دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثامن، الجزائر،2008، ص، ص ،92،93

ثالثا: السياسة المالية

ان السياسة المالية يقصد بها سياسة الدولة الخاصة بجانب الانفاق الكلي الحكومي وفرض الضرائب والمتمثلة في الميزانية العامة للدولة وتعتبر السياسة المالية احدى ادوات السياسة الاقتصادية العامة المتمثلة في تحقيق الاهداف التالية:

1. استقرار الانتاج والدخل مستوى كل منهما.
2. استقرار المستوى العام للأسعار.
3. رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ان الحكومة تتبع سياسة مالية توسعيه في فترات الركود وسياسة مالية انكماشية في فترات الانتعاش والتضخم و دور السياسة المالية في التنمية يتجلى من خلال حصيلة الايرادات في الميزانية العامة التي تمثل فيها الضرائب بمختلف انواعها من اهم مصادرها .

ان الطاقة الضريبية لأي اقتصاد تتوقف على عدة عوامل يأتي في مقدمتها هيكل الإنتاج والتجارة وحجم الدخل القومي وتوزيعه.

ان فرض الضرائب يصبح أكثر سهولة كلما توسعت وتطورت المشروعات لان ذلك سيجبرها على مسك الحسابات وبشكل منظم مما يسهل عمليه احصاء الموارد المتاحة لها ومن ثم رقابتها. كما ان الطاقة الضريبية تزداد مع تزايد اهميه قطاع التجارة مما يفتح المجال للتنوع في الضرائب، كما أن سعر الصرف قد يمثل ضريبة ضمنية على كثير من الصادرات في البلاد النامية ويرى البعض من بينهم thirwall ان انخفاض متوسط الدخل الفردي في البلدان النامية لا يعتبر بالضرورة مفسرا لانخفاض الحصيلة الضريبية، لهذا فانه يرى الدخل القومي بعد استبعاد نصيب فئات الدخل الضعيف، يكون هو المعبر الحقيقي عن المقدرة التكليفية الممكنة اي ضرورة استبعاد دخل وإنفاق الفئات الضعيفة من الوعاء الضريبي. أما Kaldor فيرى ضرورة تحديد وعاء الضريبة الفائض من الدخل عن الاستهلاك الضروري

بالرغم من كون السياسة الضريبية من اهم ادوات السياسة المالية في تعبئه المدخرات من قبل العديد من البلدان النامية الا ان معظم هذه الدول تبقى تعاني من ضعف الأجهزة الضريبية مما استدعى اصلاحها. ومن خلال ما تطرقنا اليه فقد حاول الاقتصاديين ابراز الدور التي تلعبه السياسة المالية في التنمية الاقتصادية.[1]

[1] رضوان سليم، مرجع سبق ذكره، ص، ص 94،95

رابعا: سياسة الإدخار

ان سياسة الادخار تمثل اهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، لان هذه السياسة ترتبط بتمويل هذه العملية او بتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية وان التمويل ينبغي ان يتم اساسا بالاعتماد على التمويل المحلي.

ان الادخار والامتناع عن استهلاك جزء من الدخل وهذا ما يجعل سياسة الادخار سياسة تتصل بالاستهلاك، والادخار يمكن ان يكون ادخار فرديا او عائليا وهذا يعتمد على مقدار الدخل وعلى نمط توزيعه ومدى استقراره، وعموما يمكن القول بان ارتفاع مستوى الدخل الفردي يمكن ان يؤدي الى ارتفاع مستوى الادخار في حين انخفاض مستوى الدخل الفردي يمكن ان يؤدي الى انخفاض مستواه.

اما الادخارات الحكومية تتمثل في الفرق بين ايرادات الحكومة وبين نفقاتها، وهذه تتوقف على السياسة المالية التي تتبعها الحكومة بصدد السياسة الضريبية التي تتولى وضعها، وكذلك السياسة الخاصة بالإيرادات إذ تزداد الادخارات عندما تزداد الايرادات وتقل النفقات وبالعكس، ان زيادة الادخار من خلال الضرائب قد يتم من خلال خفض مدخرات قطاع الاعمال أو من خلال خفض ادخارات قطاع العائلي

ومن أبرز الاجراءات التي يمكن ان تتخذ من اجل زيادة الادخارات في إطار سياسة الادخار، والتي يمكن ان يتصل العديد منها بالسياسة المالية او السياسة التجارية او السياسات الاخرى ذات العلاقة، ما يأتي:

1. رفع الضرائب والرسوم عن طريق فرض ضرائب ورسوم جديده او زيادة مستوى الضرائب والرسوم المفروضة فعلا.
2. يمكن ان تتخذ اجراءات يتم من خلالها حصول الحكومة او اي هيئه إنمائية على القروض التي تمكنها من تمويل اعمالها المتصلة بتحقيق التنمية من خلال اصدار سندات او اوراق مالية.
3. يمكن ان تتم زيادة المدخرات عن طريق تقليص عرض السلع الاستهلاكية وخاصه المستوردة منها.[1]

الفرع الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية

ان عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية تعترضها مجموعة من العقبات التي تجعل من هذه العملية صعبة نوعا ما ودون المستوى المرغوب وتتمثل هذه العقبات فيما يلي:

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره ص، ص 253 ،254

العقبات الاقتصادية:

1. **الحلقة المفرغة للفقر:** يؤدي انخفاض الانتاجية الى انخفاض الدخل الفردي الذي يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية، الادخار، الاستثمار ومن ثم انخفاض الإنتاجية .
2. **ضيق حجم السوق:** ان العلاقة بين ضيق حجم السوق والتخلف الاقتصادي تستند اساسا الى الفكرة القائلة بان وفورات الحجم في الصناعة تعتبر أحد الملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية ويرجع صغر حجم السوق في الدول النامية الى انخفاض الدخول من تم انخفاض الطلب في تلك الدول.
3. **قصور التكوين الرأس المالي:** يعتبر من أكبر عقبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وتتضمن عملية التكوين الرأسمالي تعبئة المدخرات المتاحة وتوجهها نحو الاستثمارات المنتجة[1]
4. **تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج داخل اقتصاديات الدول النامية:** ويقصد بهذه الظاهرة وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما داخل الاقتصاد القومي أحدهما قطاع اقتصادي متقدم والاخر قطاع اقتصادي متخلف والصلة بين القطاعين مفقودة. [2]
5. عقبة التنمية الاقتصادية تنشأ عندما يكون النظام الاقتصادي العالمي غير مؤهل للاستثمار في انشطه اقتصاديه جديده لزيادة الإنتاجية.[3]

العقبات الاجتماعية:

1. ضعف مستوى التعليم والتدريب وندرة المهارات الفنية والإدارية.
2. عدم كفاءه وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والانتاجي.
3. عدم عدالة التوازن الدخل الوطني.

العقبات السياسية:

ان عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائق امام عملية التنمية الاقتصادية وهو حال البلدان النامية وعليه فإن اتخاد القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرار سياسي في الدولة حيث يتمكن من خلق جو ملائم للتنمية.

---

[1] سامي زعياط، **عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر و اليات علاجها**، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد الثاني، الجزائر، 2008 ص، ص 262 263 .

[2] توبين علي، **النمو الديمغرافي و اثره على التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر (1970-2002)** –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2003-2004) منشورة، ص 7.

[3] Manuel f. montes, centre sud, **les obstacles au développement dans le système économique mondial,** n°51, Suisse, juillet2014, p 4.

العقبات التكنولوجية:

ان نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية يرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبه التقدم والدول النامية تحتاج الى نقل تكنولوجيا البسيطة وغير المعقدة مما يتناسب مع طبيعة وظروف كل دولة[1].

العقبات الحكومية:

ان الدور الإيجابي والنشط للحكومة يعد اساسيا في تشجيع عملية التنمية، لكن هذا الدور يتوقف على امكانية الحكومة وقدرتها على ذلك، ويمكن اعتبار الحكومة ذاتها عقبه في سبيل التنمية او السبب الرئيسي لوجود الفقر.[2]

المبحث الثاني: التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية.

تتميز التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر منذ سنوات بالتغيرات اي بالارتفاع او بالانخفاض وهذا على حسب اقتصاديات الدول وقوتها وبيئتها وكذلك على حسب الظروف العالمية كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثيرات كبيرة وواضحة على متغيرات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: التدفقات العالمية للإستثمار الاجنبي المباشر.

تتميز التدفقات العالمية للاستثمار سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية بالارتفاع والانخفاض في كل سنة وهذا راجع لعدة عوامل:

فمع بداية القرن الجديد فإن الاستثمار الاجنبي المباشر عرف في سنة 2000 اعلى معدلات تدفقه حيث بلغت هذه التدفقات حوالي 1.4 ترليون دولار على المستوى العالمي اي زيادة تقدر ب 18% عن عام 1999، فقبل هذا بعشر سنوات كانت تصدر هذه التدفقات بمستوى لا يتعدى 200 مليار دولار ولكن أكثر من ثلاثة ارباع التدفقات الداخلة توجهت نحو الدول المتقدمة بنسبة 21 %، الدول النامية سجلت حوالي 240 مليار دولار في هذه السنة أي بالضعف تقريبا عن مستوى 1999، و رغم هذا فإن حصتها لا تزال ضعيفة و انخفضت الى19% في هذه السنة مقارنة بالذروة التي بلغتها في عام 1994 و هي حوالي 40 %[3].

---

[1] سامي زعياط، عوائق التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص263.

[2] عبد اللطيف مصطفى، **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات النمويل –دراسة مقارنة مقارنة بين الجزائر ومصر**–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2007–2008)منشورة، ص 67.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،" **تقرير الاستثمار العالمي 2001: تشجيع الروابط** "، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2001،ص1.

اما بالنسبة للسنوات التالية فقد سجلت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تطورا مع كل سنة جديدة اذ ارتفع سنه 2004 بنسبه 27% ثم ب 29 % ليصل بذلك الى 916 مليار دولار عام 2005 وازداد الاستثمار الاجنبي المباشر في جميع المناطق اين بلغ في معظمها مستويات غير مسبوقة فمن أصل 200 اقتصاد الذي يغطيها Cnuced زاد في 126 دولة.

ولقد اثرت ازمة القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية سنه 2007 على الاسواق المالية واسفرت على ظهور مشاكل في السيولة في كثير من البلدان , حيث اشارت تقديرات الاونكتاد الى ان تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة عام 2008 فعلا فقد استقرت في 1744 مليار دولار حسب تقرير الاونكتاد لسنة2011 ويقدر ب 11.5% ,الا ان مجموعة الدول النامية والدول التي تمر بمرحله انتقاليه لم تنخفض بها الاستثمارات على العكس فقد وصلت الى حوالي 658 مليار دولار و121 مليار دولار على الترتيب في هذه السنه والجدول التالي يبين ذلك:[1]

الجدول رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق (2008-2010)

المناطق الاقتصاديات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمليارات الدولارات الامريكية		
	2008	2009	2010
العالم	1744	1185	1244
الاقتصاديات المتقدمة	965	603	602
الاقتصاديات النامية	658	511	574
افريقيا	73	60	55
أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	207	141	159
غرب اسيا	92	66	58
جنوب وشرق وجنوب شرقي اسيا	284	242	300
جنوب شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة	121	72	68

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،" تقرير الاستثمار العال مي2011: اشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في راس المال"، نيويورك وجنيف ،2011، ص 4.

يشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015 الذي اصدره مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) إلى انخفاض التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 16% عام 2014 وهو ما يرجع الى هشاشه الاقتصاد العالمي وعدم التيقن بخصوص السياسات لدى المستثمرين وقد وصلت التدفقات الداخلة من

[1] كريمة فرحي، مرجع سبق ذكره، ص52-62.

الاستثمار الاجنبي المباشر الى بلدان الاقتصاديات النامية الى اعلى مستواها اذ بلغت 681 مليار دولار محققه ارتفاعا بنسبة 2% وهكذا استمرت البلدان النامية في وضعها القيادي من حيث التدفقات الداخلة على صعيد العالم[1]

وقد اشار تقرير الاونكتاد لسنة 2018 بان الدول المغاربية جاءت في الرتب الدنيا في الترتيب رغم ارتفاع طفيف في قيمه الاستثمارات الخارجية المباشرة في المنطقة بصفه عامه حيث احتل المغرب المركز الاول واحتلت الجزائر المركز الثاني وتونس المركز الثالث وموريتانيا المركز الرابع.[2]

وقد اشار كذلك تقرير الاونكتاد مؤخرا لسنة 2020 انه من المتوقع ان تنخفض التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر بنسبه تصل الى 40% في سنه 2020 وهذا بسبب ازمة كوفيد -19-عن قيمتها التي بلغت 1.54 ترليون دولار في 2019 ويتوقع ان ينخفض الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة اضافيه تتراوح بين 5% و10% في سنة2021 هذه التوقعات يغلب عليها عدم التيقن.[3]

المطلب الثاني: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية.

يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر ان يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا اذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية.

الفرع الأول: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

للاستثمار الاجنبي المباشر دور في رفع معدلات النمو الاقتصادي،

إختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الاجنبي المباشر، بمعنى ان الاقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة لا يجذب هذا النوع من الاستثمار، كما ان التدفق الكبير للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى احداث نمو اقتصادي مرتفع والعكس صحيح ومن خلال هذا يتم الإشارة الى عدة علاقات التي تفسر العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.[4]

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، " **تقرير الاستثمار العالمي 2015، تدفق وافاق الاستثمار الأجنبي المباشر**"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص، ص 9،10.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، " **تقرير الاستثمار العالمي 2018، اتجاهات الاستثمار العالمية** " ، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص، ص 11 ،12.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، " **تقرير الاستثمار العالمي 2020، افاق الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2020-2021** الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص، ص 1، 2.

[4] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص، اقتصاد بنكي'قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد درابة، ادرار، (2018-2019)، منشورة، ص17.

الشكل (1): اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

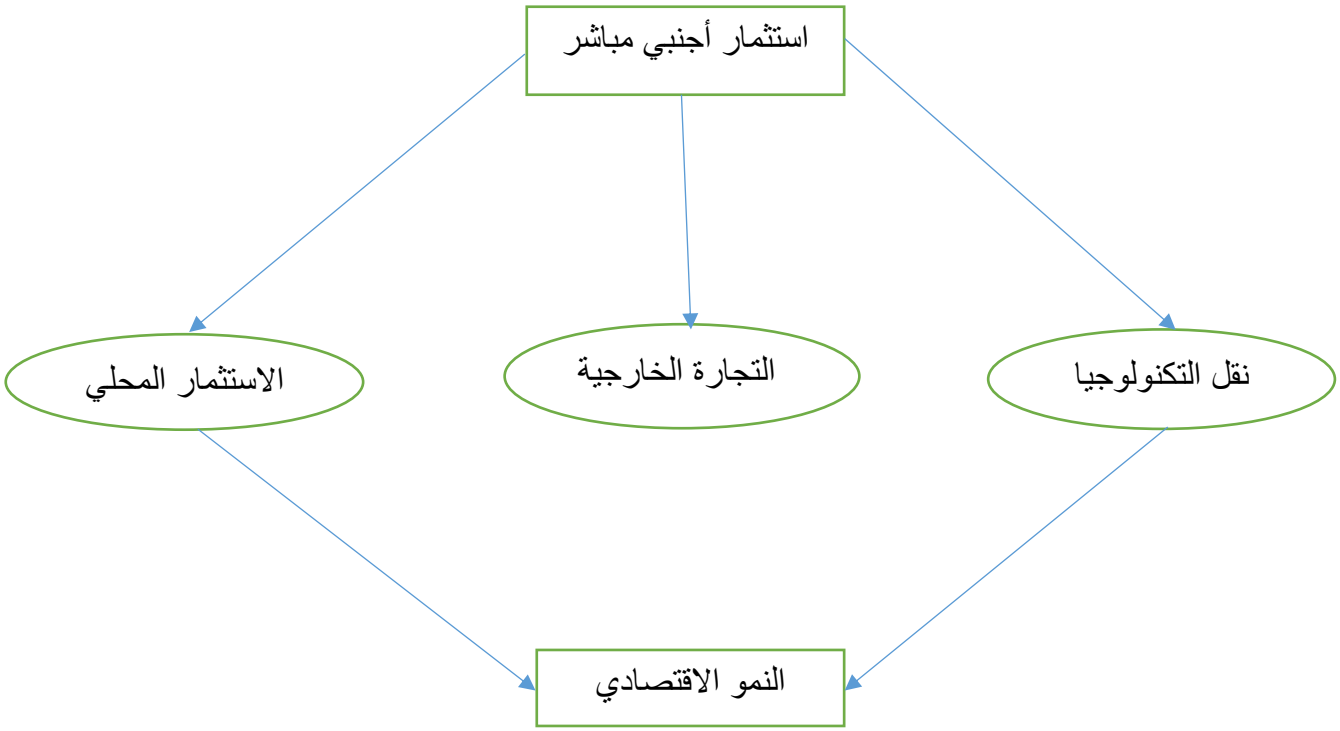

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مذكرة الماجيستير لسمية ولد بولة، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة ما بين 2000-2017)، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد درابة، ادرار،2018-2019، منشورة، ص 17.

1علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بعوائد التقدم التكنولوجي :

يساعد التقدم التكنولوجي على ايجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية، وبالتالي توسيع وانتشار التكنولوجيا وانتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية الى المحلية مما يؤدي الى زيادة الإنتاجية الخاصة بالشركات المحلية وبالتالي لزيادة معدل النمو الاقتصادي.

2 علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بعوائد و تطوير التجارة الخارجية :

التجارة الخارجية تمثل القناة التي يتبع من خلالها تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو الاقتصادي في الدول المضيفة وبالتالي فكل منهما يحفز الاخر او وجود علاقة سببيه فوجود حوافز تصدير في الدول المضيفة قد يحافظ على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول[1].

3علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالاستثمار المحلي:

تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الاجمالي وفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي الى زيادة الدخل الوطني ويؤدي الى زيادة راس المال وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دور فعال في تحسين ميزان المدفوعات،

إن تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يمكن ان يتحقق عن طريق عدة قنوات فالأول عن طريق التأثير الايجابي على حساب راس المال لميزان المدفوعات التي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر باعتبارها اضافة له وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف "الاثر المباشر أو المبدئي" اما الثاني فعن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري "الصادرات و الواردات" مع دول العالم، و الثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية "الاتاوات و رسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الام مقابل الحصول على حق استخدام اسم و شعار و نظام عمل الشركة الام " وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج من ما يؤثر هذا الاخير سلبا على ميزان المدفوعات.

[1] سمية ولد بولة، مرجع سبق ذكره ، ص 17

[2] سمية ولد بولة، مرجع سبق ذكره ص 18

ويفترض المؤيدون للاستثمار الاجنبي ان قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوصول الى الاسواق العالمية سوف تغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو اسواق جديده مما ساعدها على تحسين ميزانها التجاري وهذا القطر يفوق الاثر السلبي الناجم عن التحويلات الخاصة بالأرباح وراس المال من البلد نحو الخارج[1].

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة .

يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دور مهما في معالجة مشاكل البطالة وتوفير مناصب العمل

نجد الكثير من الدول تعاني من مشكلة البطالة والتي تتزايد مع زيادة الكثافة السكانية مما تؤدي حتما الى زيادة الطلب على الشغل، ولهذا تلجا الدول وخاصة الدول النامية الى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي بدورها تخلق مناصب شغل جديدة وامتصاص نسبة البطالة او التقليص منها، وهناك يكمن دور الاستثمار الاجنبي المباشر كحل مثالي من اجل المساهمة في تشغيل الشباب العاطل عن العمل[2].

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

لقد تناولت عدة دراسات سابقة ظاهره الاستثمار الاجنبي المباشر في معظم الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، كما بينت دراسات اخرى أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية من خلال هذا سنستعرض بعض من هذه الدراسات وما توصلت اليه من نتائج اضافه الى تطرقنا الى القيمة المضافة لبحثنا عن باقي الدراسات.

المطلب الأول: دراسة بسعد حكيمة .

دراسة بسعد حكيمه تحت عنوان "**اهميه الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية حاله الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تمثلت مشكلة البحث في ان الدول النامية تعاني العديد من المشاكل الاقتصادية والتنموية ومحاوله معظم هذه الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظر لأهميتها البالغة وهذا ما حاولت الباحثة ابرازه من خلال الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية؟ وما هي العوامل المشجعة له؟

ومن اهم النتائج التي توصل اليها هي ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو في الغالب من فعل الشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول المتقدمة في العالم ويعد أحد الميكانزيمات الأساسية في انتشارها وتوسعها فيه، لذلك ان تواجد الاستثمارات الخارجية يمكن ان يكون مربحا لاقتصاد البلد المضيف (تخفيض معدل البطالة، غمر السوق المحلية بمختلف المنتجات خاصه تلك المتعلقة بالمنتجات الأولية... الخ) ،وتوصل كذلك بان رغم تواجد الاستثمارات الأجنبية

[1] إبراهيم محمد البطاينة، **اثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الأردن للسنوات (1995-2000)** ، المجلة العربية للإدارة ، العدد1 ، الأردن ، 2015 ، ص126 .

[2] بوخورس عبد الحميد، بلعيدي عايدة عبير، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول **استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة**، 30 ماي 2012، الجزائر، ص 2.

في الدول النامية يضمن لها تحويل التكنولوجيا لكن هذه البلدان ترث دوما تكنولوجيا متنازل عنها من قبل الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: دراسة الدكتور عدنان مناني صالح .

دراسة الدكتور عدنان مناني تحت عنوان "**دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية. تمثلت مشكله البحث في ان افتقار معظم الدول النامية الى راس المال الناتج عن ضعف مدخرتها الوطنية وافتقارها للخبرات التكنولوجية يؤدي الى اضعاف تنميتها الاقتصادية وهذا ما حاول الباحث ابرازه من خلال ما تطرق اليه في بحثه.

ومن اهم النتائج التي توصل اليها هي: ان سياسه الاصلاح الاقتصادي والانفتاح نحو الخارج تشكل مقدمه سياسيه للاستثمار الاجنبي المباشر في البلد النامي ،و للاستثمار الاجنبي المباشر دورا مهما في خدمه التنمية الاقتصادية للبلد النامي وانجاحها وايضا في عمليه التحديث العلمي والتكنولوجي بالرغم من ظهور مشكلات اقتصادية وغير اقتصادية كما توصل الى ان دخول الاستثمار الاجنبي المباشر دون قيود وشروط ضامنه لمصالح الدولة المضيفة له اثار خطيرة على الاقتصاد النامي خاصة في مسالة تحديد حجم هذا الاستثمار ونوعه تحديد فروع الاقتصاد التي يعمل فيها.

المطلب الثالث: دراسة عبد القادر بابا.

دراسة عبد القادر بابا تحت عنوان" **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة** "، أطروحة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه دوله في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، من خلال طرحه لإشكالية تتمحور حول دراسة سياسة الاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة.

ومن اهم النتائج التي توصل اليها هي تميز الاستثمار الاجنبي المباشر بسمه التركيز على كافة المستويات الدولية والقطاعية والإقليمية وعلى مستوى الشركات العابرة للقوميات وكذلك اختلاف قدرة الدول النامية والاقاليم المختلفة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

المطلب الرابع: القيمة المضافة.

لقد تناولنا في دراستنا هذه تحت عنوان "**دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**– " تحليل الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية حيث ان الدراسة التي قمنا بها تختلف عن باقي الدراسات السابقة بحيث قمنا بدراسة ظاهره الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية بشكل عام ،كلي و مفصل كما قمنا بإبراز العلاقة بينهما ودراسة الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية ، كما سلطنا الضوء على واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و مدى تأثيره على تنميتها الاقتصادية عن طريق قياسنا لجملة من المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000 الى 2019 .

خلاصة الفصل الاول:

لقد أصبح الاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دورا مهما في اقتصاديات الدول سواء كانت نامية او متقدمة اذ يعتبر مصدر لتدفق رؤوس الاموال الأجنبية للدول المضيفة، حيث له عدة اثار ايجابية على هذه الدول نتيجة للمزايا التي يوفرها لهم كتوفير مناصب الشغل وجلب التكنولوجيا وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها من المزايا التي تساهم في تفعيل التنمية الاقتصادية لأي بلد، و لكن دون ان نتغاضى على السلبيات التي يمكن ان يجلبها معه للدول كجلبه لأنماط من الاستهلاك لا تتلاءم مع خصائص البلدان النامية و مساهمته في عرقلة الصناعات المحلية ، و لكن بالرغم من هذا يمكننا القول بأن الإيجابيات التي يملكها اكثر من سلبياته وبالتالي فان الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر الخيار الاستراتيجي الامثل للدول التي ترغب بالنهوض باقتصادها في جميع المجالات ومن بين هذه الدول الجزائر فسنرى كيف سيأثر على مستوى التوظيف فيها وعلى ميزان مدفعاتها و نموها الاقتصادي .

الفصل الثانـي:

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتأثيره على التنمية الاقتصادية

تمهيد

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أليات انتقال رؤوس الاموال الاجنبية و ذلك نتيجة للدور الحيوي الذي يلعبه كزيادة معدلات النمو الاقتصادي و التشغيل ونقل التكنولوجيا الحديثة وبسبب عجز الدول النامية ومن بينها الجزائر عن توفير مصادر التمويل المشاريع فسارعت للاستنجاد بمصادر تمويل خارجية و من اهمها الاستثمار الاجنبي المباشر ، ولهذا قامت الحكومات الجزائرية ببدل جهودا كثيرة لتهيئة المناخ الاستثماري حتى تتمكن من ضمان تدفق وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك من خلال اصدار جملة من القوانين والتعديلات المتعلقة بالاستثمار وتقديم الضمانات والحوافز والاصلاحات الاقتصادية و هذا هدف تحسين و تفعيل تنميتها الاقتصادية .

ومن خلال هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000-2019)

المبحث الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ان رغبة الجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تطلب منها اصدار قوانين متعلقة بالاستثمار وتطويرها وكذلك تقديم عدة ضمانات وحوافز اضافة الى قيامها بإصلاحات اقتصادية بهدف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر اليها كحال باقي الدول النامية والنهوض باقتصادها وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الاول: لمحة على بعض قوانين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أجهزة دعمه وتطويره والمبادئ التي تحكمه.

لقد تم اصدار عدة قوانين للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا بهدف القيام بالإصلاحات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وجعله ملائم وانشاء عدة أجهزة وهيئات لدعم الاستثمار وتطويره إضافة الى اصدار مبادئ تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرع الأول: لمحة على بعض قوانين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد أصدرت الجزائر عدة قوانين تخص الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف القيام بالإصلاحات اللازمة وتحسين مناخ الاستثمار فيها، سوف نذكر البعض من هذه القوانين ونتطرق الى اهم ما جاء فيها في الملحق رقم(01).

الفرع الثاني: أجهزة دعم وتطوير الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.[1]

في مجال تدعيم قوانين الاستثمار تم انشاء هياكل إدارية تعمل على تنظيم وتسهيل وتطوير مشاريع الاستثمار الاجنبي.

1-وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات :(APSI)التي تحولت بموجب الامر الرئاسي رقم01-03 في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الى وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والاجانب وهي تتولى المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين والغير المقيمين واعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
- تسير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تسير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مده الاعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات والاشكال الجديدة للاستثمار.

[1] منصوري زين، **واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، الجزائر، بدون سنة نشر، ص134.

2-المجلس الوطني للاستثمار: (CNI) هو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة ويضطلع بالمهام التالية:

- صياغة استراتيجية واولويات الاستثمار.
- المناطق المعنية بالتنمية.
- إقرار الاجراءات والمزايا التحفيزية.
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.
- **3- لجنة الطعن (C.R):** بالإضافة الى الطعن القضائي يستفيد المستثمر من امكانية الطعن امام لجنة الطعن بسبب ما يتعرض له من غبن بشأن الاستفادة من المزايا من هيئة او ادارة مكلفة بتنفيذ التشريع الخاص بتطوير الاستثمار او اي شخص يكون موضوع اجراء سحب ،تفصل اللجنة في الطعن في اجل شهر واحد بقرار له حجية امام الادارة او الهيئة المعنية بالطعن، وتتشكل اللجنة من الوزراء المعنيين وهم: الوزير المكلف بترقية الاستثمارات او ممثله، رئيسا ممثل عن الوزير المكلف، ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية و ممثل عن الوزير المعني بالاستثمار موضوع الطعن، كما يمكن الاستعانة بخبراء او اي شخص ذو كفاءة خاصة[1].

الفرع الثالث: المبادئ التي تحكم الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

لقد كرس المشرع الجزائري مجموعة من المبادئ التي من شانها جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر.

1-مبدأ حرية الإستثمار : تم تكريس مبدأ حرية الاستثمار لأول مرة في القانون رقم 90- 10 المتعلق بالنقد والقرض و كذلك في الامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم الذي ينص في المادة 4 منه على ما يلي: "تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة " كما نصت المادة 37 من دستور 1996 على ان "حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في اطار القانون. "

اذا كان المشرع الجزائري قد وضع قيود لحرية الاستثمار في المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المتعلق بترقية الاستثمار بحيث استثنى من مجال نشاط الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي قطاعات النشاط(انتاج سلع او خدمات) المخصصة صراحة للدولة او لأي شخص معنوي والهدف من ذلك هو تحقيق انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي وفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والاجنبي في اطار قواعد المنافسة، باعتباره شرطا اساسيا لبناء اقتصاد السوق و من اجل ازالة قيود الاستثمار وتجسيد مبدا الحرية الاقتصادية ووسع المشرع الجزائري قطاع النشاط الاقتصادي ليشمل المساهمة في راس مال المؤسسة بمساهمات نقدية أو عينية و استعادة النشاطات في إطار الخوصصة.

2-مبدأ المساواة: المقصود بمبدأ المساواة هو عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والاجانب من حيث الحقوق والامتيازات ، و في هذا المجال يجب التفرقة بين التمييز في المعاملة والاختلاف في المعاملة، لان

[1] عيبوط محند وعلي، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة ،2013، ص 74.

الدولة المستقبلة لرؤوس الاموال الاجنبية تحتفظ بحق منح معاملة خاصة لمستثمر ما دون ان يكون لها النية في التمييز بينه و بين المستثمرين الاخرين و ذلك من اجل تحقيق اهدافها ومصالحها الاقتصادية لكن الدول المستقبلة لرؤوس الاموال تحاول توجيه النشاطات الاقتصادية حسب اهدافها واولياتها في التنمية، و من اجل ذلك تقوم احيانا بإجراءات تمييزية من اجل رقابة وتوجيه نشاطات المستثمرين الاجانب وذلك لاعتبارات تتعلق بمصلحة الدولة و كذلك بالنظر الى امكانيات الاقتصاد الوطني.

3-مبدأ تجميد التشريع: المقصود بمبدأ تجميد التشريع ان الدولة تلتزم بعدم ادخال تعديلات على الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الاستثمارات المنجزة عند تعديل او الغاء القوانين الخاصة بالاستثمارات، فهو بمثابة تعطيل مؤقت متعمد لحق الدولة ككيان ذي سيادة في ممارسة اختصاصاتها التشريعية والتنظيمية وحتى الدستورية في بعض الاحيان، والهدف من ذلك هو تحقيق الاستقرار التشريعي الذي يسمح للمستثمر النشاط في إطار الحقوق والامتيازات المتفق عليها والنظام التفضيلي الذي استفاد منه.[1]

4-مبدأ حرية التحويل: هذا المبدأ مكرس في معظم تشريعات البلدان النامية، الهدف منه هو تشجيع المستثمرين الاجانب الذين يولون لمصالحهم المالية عناية خاصة نظرا لنظام عدم التحويل الذي يميز اقتصاديات هذه البلدان الذي يشكل عائقا امام الاستثمار الاجنبي، ويشمل هذا المبدأ بصفة عامة راس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه والمداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل او التصفية.

لقد سبق للمشرع الجزائري الترخيص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الاموال الى الجزائر لتمويل الية النشاطات الاقتصادية الغير مخصصة صراحة للدولة او للمؤسسات المتفرعة عنها او لأي شخص معنوي مشار اليه بموجب نص قانوني، وقد ورد هذا المبدأ في معظم الاتفاقيات الثنائية التي ابرمتها الجزائر مع الدول التي تتعامل معها اقتصاديا.

5-تكريس التحكيم الدولي كوسيلة لتسوية المنازعات: إن الاحكام الخاصة بتسوية المنازعات التي لها اهمية خاصة في العلاقات الاقتصادية الدولية كانت محل خلاف بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، فالبلدان النامية تتمسك بضرورة خضوع المنازعات الخاصة بالاستثمارات الاجنبية للمحاكم الوطنية احتراما لسيادة الدولة اما التحكيم فتعتبره وسيلة في يد الشركات متعددة الجنسيات تستعملها للدفاع عن مصالحها وتحقيق اهدافها.

وبعد استرجاع سيادتها الوطنية رفضت الجزائر بدورها التحكيم الدولي لأنه لا يخدم مصالحها ويتنافى مع مقتضيات السيادة الوطنية، لكن بعد الشروع في الاصلاحات الاقتصادية تغير موقف المشرع الجزائري من التحكيم الدولي الذي أصبح وسيلة لجذب الاستثمار الاجنبي فاضطر الى تكريسه في القانون الداخلي بعد اقتناعه بفعاليته في مجال تسويه المنازعات خاصة في مجال التجارة الدولية.[2]

[1] عيبوط محند وعلي، مرجع سبق ذكره، ص76-80.

[2] عيبوط محند وعلي، مرجع سبق ذكره، ص 84-88.

المطلب الثاني: المزايا والضمانات الممنوحة للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والإصلاحات الإقتصادية وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر اليها.

هناك العديد من المزايا والضمانات التي أصدرها المشرع الجزائري وقدمها بهدف تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فيه وجذبه للمزيد من التدفقات الاستثمارية.

الفرع الاول: المزايا الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

منح المشرع الجزائري مجموعة من المزايا بهدف تشجيع المستثمرين الوطنيين والاجانب على اقامه مشاريعهم في الجزائر وذلك وفق نظامين:

اولا: مزايا النظام العام: تستفيد من مزايا هذا النظام الاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وقد حدد المجال الزمني للاستفادة من هذا النظام بفترة الانجاز فقط وتتمثل هذه المزايا في:

أ-الاعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع والخدمات ذات الصلة المباشرة بإنجاز الاستثمار.

ب-الاعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ج-تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار المعني.

وهناك مزايا اخرى تتمثل في الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمده ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط اي خلال فترة استغلال الاستثمار، اما فترة الانجاز فتم تثبيت المزيتان (ا) و(ب) اعلاه وعدلت المزية(ج) لمنح الاعفاء الكلي من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الخاصة بإنجاز الاستثمار بدلا من تطبيق النسبة المنخفضة في هذا المجال[1].

ثانيا: مزايا النظام الاستثنائي: يستفيد من مزايا هذا النظام:

- الاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني للاستثمار.
- الاستثمارات ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني المحددة ايضا من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

وتتوزع مزايا هذا النظام بين فترة الانجاز وفترة الاستغلال كما يلي:

أ-فترة الانجاز: تستفيد الاستثمارات المعنية بهذا النظام من:

1. ميزتان (أ) و(ب) السابق ذكرهما في مزايا نظام العام اعلاه.
2. تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في راس المال.
3. تحمل الدولة جزئيا او كليا مصاريف إقامة المنشآت الاساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

[1] نفس المرجع، ص169.

4. تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة ذات الصلة بإنجاز الاستثمار، غير ان هذه الحقوق تم اعفاء المستثمر منها نهائيا عندما عدل الامر رقم 01 /03 بالأمر رقم06 /08.

ب-فترة الاستغلال: تتلخص المزايا الممنوحة وفقا للأمر رقم 01/03 في:

1. الاعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على ارباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الاجمالي على الارباح الموزعة، لكن هذه الاخيرة الغيت سنة 2006 عندما عدل الامر 01/03 واصبحت الارباح الموزعة خاضعة للضريبة على الدخل الاجمالي.
2. الاعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار[1].

الفرع الثاني: الضمانات المقدمة للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

لقد قدمت الدولة الجزائرية عدة ضمانات للاستثمار والمستثمرين الطبيعيين والمعنويين الجزائريين والاجانب، وسنلخصها فيما يلي:

1. المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين الجزائريين والاجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري والمنجز داخل القطر الجزائري.
2. الاقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها في الامر 01/03 مهما كانت المراجعات أو الالغاءات التي قد تحدث مستقبلا .
3. الاقرار بمبدأ منع المصادرة الادارية للاستثمارات المنجزة وإذا وقعت مصادر فوفقا للتشريع المعمول به يترتب عليها تعويضا عادلا ومنصفا .
4. الاقرار بإمكانيات اللجوء الى التحكيم الدولي في حالات خاصة لفض الخلافات التي قد تنشا بين المستثمر الاجنبي والدولة الجزائرية.
5. ضمان تحويل راس المال المستثمر وعوائده الى الخارج بالنسبة للمستثمرين الاجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل.[2]

من خلال ما تطرقنا اليه نستنتج بأن الجزائر قامت بإصدار عدة قوانين خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وقدمت العديد من المزايا والضمانات للمستثمرين حيث نلاحظ بانها بذلت جهود واضحة بهدف تحسين مناخها الاستثماري ولكن بالرغم من هذا يمكن القول بأن الذي قامت به الجزائر من قوانين ومزايا غير كافي وغير محفز بدليل التدفقات القليلة الواردة اليها وهذا ما سنوضحه في المطالب القادمة.

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره ص170.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص171.

الفرع الثالث: الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

تسعى الجزائر مثل غيرها من الدول النامية الى القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها ان تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه الاصلاحات في:

1-إصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية:

لقد مرت عملية إصلاح المؤسسات العمومية بمرحلتين:

أ-إستقلالية المؤسسات العمومية:

لمواجهة النتائج السلبية الناتجة عن العجز المالي أعيد هيكلة المؤسسات العمومية بين 1980 و 1984 لتحريرها من الضغوط التي عرفتها ومن ظواهر اخرى عديدة مثل البيروقراطية والتدخلات الخارجية التي نمت حولها وشوهه تسييرها, ومن خلال القانون رقم 88/01 المؤرخ في 2/1/1988 شرعت الدولة في تطبيق إصلاحات اقتصادية تمثلت في تحويل عدد معين من المؤسسات العمومية الى مؤسسات اقتصادية ،من خلالها طبقت سياسة استقلالية المؤسسات العمومية القائمة على إعطاء المؤسسة قانونا أساسيا ووسائل عمل تجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح الاستقلالية للمؤسسات امكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري الذي يحملها مسؤولية السوق سلبا او ايجابا ،وكان هذا الاجراء ضمن التدابير التي صاحبت برنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي من 1/3/1995 إلى 1/4/1998 .

ب-إقرار عملية خوصصة المؤسسات العمومية.

نتيجة لفشل سياسة استقلالية المؤسسات العمومية في تحقيق الاهداف المرجوة منها و انعدام فعالية الاجهزة المكلفة بمراقبة التسيير وادارة العمليات التي تقوم بها هذه المؤسسات ،إتضح ان خوصصة المؤسسات اجراء حتمي لابد منه وتندرج الخوصصة ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في إطار التحول الى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 تم بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49%، ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة وذلك من خلال قانون الخوصصة لسنة 1995 بينما اول برنامج لعملية الخوصصة كان في ابريل 1996 مدعما من طرف البنك العالمي وخصص للمؤسسات العمومية المحلية في مجال الخدمات واستفادت حوالي 200 مؤسسة من هذا البرنامج . [1]

[1] سنوسي بن عومر، مراد بودية محمد جميل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثره على التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد الخامس، الجزائر، 2014، ص31.

جدول رقم(03): عمليات الخوصصة المنفذة حتى عام 2007.

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007
خوصصة كاملة	5	7	50	62	67
خوصصة اقل من 50%	1	2	11	12	7
خوصصة أكثر من 50%	0	3	1	1	6
استرجاع من طرف العمال	8	23	29	9	0
الشراكة	4	10	4	2	9
بيع عقارات للخواص	2	13	18	30	20
المجموع	20	58	113	116	109

المصدر: سنوسي بن عومر، مراد بودية محمد جميل، مرجع سبق ذكره، ص31.

نلاحظ من خلال الجدول ان عملية الخوصصة ترتفع من سنة الى اخرى ففي سنة 2000 كانت 20عملية وأصبحت 109 عملية في سنة 2007 ويرجع هذا الارتفاع المستمر الى رغبة السلطات الجزائرية في التخلص من المؤسسات العمومية التي كانت تعاني من الافلاس والتي كانت تشكل عبئ على ميزانية الدولة.

2-سياسات التحرير الاقتصادي:

إضافة الى الإصلاحات التي باشرتها الدولة والمتعلقة بالمؤسسات العمومية من أجل مواكبة التطورات العالمية قامت الجزائر بعدة إجراءات فيما يخص تحرير التجارة الخارجية والاسعار، وسنحاول فيما يلي تقديم عرض موجز لأهم هذه السياسات:

أ-تحرير التجارة الخارجية:

إن الاجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية تمثلت في تخفيض الرسوم الجمركية والغاء الحواجز الجبائية، خصوصا بعد ما أبدت الجزائر نيتها في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وهذا يهدف إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر اطلاعا على الاسواق العالمية.

ب-تحرير الاسعار والتخلي عن الدعم:

بغرض تشجيع الاستثمارات الخاصة والاجنبية، نص صندوق النقد الدولي على ضرورة إلغاء الدعم عن الاسعار ذات الاستهلاك الواسع من أجل تخفيف العبء الذي تتحمله الميزانية العمومية للدولة.

وعرفت عملية تحرير الأسعار تقدم ملموسا حيث قفزت بذلك نسبة السلع المحررة الى 84% من اجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك مع نهاية 1996، وأدى رفع الدعم عن اغلبية المواد المستهلكة الى تراجع النفقات العمومية ومن ثم تراجع العجز الكلي في الميزانية العامة ليصل إلى 1,4%سنة 1995، وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنه 2001 فقد ارتفعت أسعار الاستهلاك من 1.3% عام 2000 الى 3.7% عام 2001[1].

[1] سنوسي بن عومر، مراد بودية محمد جميل، مرجع سبق ذكره، ص32.

3 –إعادة تنشيط النظام البنكي الجزائري :

يحتاج النمو الاقتصادي الى اجهزة وأدوات تواكب وتقدم الخدمات والمساعدات لإنجاح مسيرته ويعد النظام المصرفي العمود الفقري للاقتصاد لهذا سعت الجزائر الى تحديث القطاع المصرفي وتم ذلك بموجب قانون النقد والقرض 90–10 الصادر في 14/4/1990.

4–إصلاح النظام المحاسبي :

وحسب المجلس الاستشاري للاستثمار الأجنبي المباشر فان أهم العوامل التي تساعد في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر هو تبني المعايير المحاسبية الدولية، فوجود نظام محاسبي موحد يوفر معلومات ملائمة وشفافة وقابلة للمقارنة بين مختلف الدول مما يعطي فرصة أكبر للمستثمرين لتقييم مختلف البدائل المتوفر بغية إتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وفي هذا الإطار تبنت الجزائر النظام المحاسبي الجديد الذي بدأت عملية تطبيقه في المؤسسات 2009.

5–توفير و تدعيم المرافق العامة.

كما هو معلوم للجميع أن البنية الأساسية تؤثر على التطور لأي مجتمع أو منطقة كانت، فالبنية التحتية ضرورية لتطوير اي مجال من مجالات الاستثمار، الإنتاج والتجارة والتي لا يمكن لها أن تنجح من دون الطرقات، المواصلات والاتصالات .

وفي هذا الصدد عملت الجزائر على تحقيق مشروع الطريق السيار شرق غرب الذي يصل بين جميع الولايات الشمالية والذي من شأنه تقليص وقت الانتقال فيما بينها بالإضافة إلى تطوير منظومة الاتصالات السلكية واللاسلكية.[1]

المطلب الثالث: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر وفقا لمؤشرات دولية وتطور تدفقاته.

إن المناخ الاستثماري بشكل عام يعبر عن السياسات المتبعة في الدول المضيفة، والتي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على القرارات الاستثمارية للشركات وعلى تدفقات الاستثمار الواردة، ولتقييم المناخ الاستثماري لا بد من قياسه على مجموعة من المؤشرات الدولية وهذا ما سنقوم بعرضه في هذا المطلب.

الفرع الاول: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر وفقا لمؤشرات دولية.

تحدد جاذبية المناخ الاستثماري لكل بلد وفقا لمجموعة من المؤشرات التي تحددها الهيئات والمنظمات الدولية، وتتمثل هذه المؤشرات في:

اولا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار :

يتبنى هذا المؤشر مفهوم الجاذبية الدولية التي تعبر على قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الانتاج المتنقلة من شركات ورؤوس اموال وخبرات ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل في:

[1] سنوسي بن عومر، مراد بودية محمد جميل، مرجع سبق ذكره ص33.

أ-مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة :

تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وتضم بدورها أربع مؤشرات: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة أداء الاعمال.

ب-العوامل الكامنة :

وتتمثل في المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن بدورها خمس مؤشرات فرعية تتمثل في: مؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الاداء اللوجستي، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ج-العوامل الخارجية الايجابية:

تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولاسيما على صعيد كثافة الاتفاقيات الثنائية وكذلك الدور المهم التي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في تشجيع المزيد من الاستثمارات الاجنبية بأثر المحاكاة وتتمثل في: مؤشر اقتصاديات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

وبالتالي يعتبر مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كمؤشر مركب واداة هامة في اتخاذ القرارات وتقييم اداء الدول وتقويم السياسات في مجال التنافس على الاستثمار الاجنبي المباشر وجذبه للقطاعات الداعمة للأداء التنموي للبلد المضيف، ووفقا لهذا المؤشر نجد أن أداء الجزائر فيه لسنة 2016 يعكس مدى ضعف جاذبية مناخها الاستثماري حيث يترتب ب 87 من 100 ب قيمة34.2% بينما نشهد ان تونس تحتل المركز 71 بقيمة.40.2 % والمغرب المرتبة 62 بقيمه 41.8% للمؤشر العام للجاذبية[1].

جدول رقم(04): مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لسنة 2016.

البلد	الترتيب	القيمة
الجزائر	87	%34.2
تونس	71	%40.2
المغرب	62	%41.8

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة أعلاه.

[1] حشروف فاطمة الزهراء، صديقي وحيدة، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين المؤهلات والمعيقات**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد14، الجزائر، 2018، ص10.

من خلال الجدول التالي نلاحظ ان ترتيب الجزائر وقيمة المؤشر العام الجديد لسنة 2016 يدل على ضعف مناخها الاستثماري مقارنة بتونس والمغرب الذي سجل ترتيبهما كالتالي: 62،71بقيم 40.2%و41.8% وهذا راجع للظروف البيئية والمناخية للجزائر وعدم إمكانية الجزائر من تطبيق جميع المعايير المعتدة في ممارسة أنشطة الاعمال (doing business).

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمي.

يعتمدهذا المؤشر على 114 عاملا لقياس التنافسية، يتم تصنيف هذه العوامل ضمن 12 مجموعة أساسية تضم المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، البيئة، كفاءة سوق العمل، الصحة والتعليم الاساسي، التعليم العالي والتدريب، تطور السوق المالي، الاستعداد التقني، حجم السوق والابتكار.

ووفقا للتقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2016 –2017 فيما يخص هذا المؤشر فإن الجزائر احتلت المرتبة 87 عالميا من بين 138 دولة[1] .

ثالثا: مؤشر الحرية الاقتصادية.

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة هيرتاج الدولية ويعتمد تصنيف هذا الاخير على 10 معايير تدخل ضمن مؤشر سلطة القانون والنظام القضائي وحرية الملكية وحجم الحكومة والكفاءة التنظيمية والاسواق المفتوحة وحرية ممارسة انشطة الاعمال وحرية العمل بيروقراطية الاعمال وتكلفة استكمال متطلبات التراخيص، احكام العمالة وحرية النقل والتجارة.

ووفقا لهذا المؤشر احتلت الجزائر المرتبة 12 عربيا 154 عالميا لسنة 2016 بعدما احتلت المرتبة 157 عالميا سنه 2015، لكنها تبقى دائما في المراتب الأخيرة إذا ما قارناها بالمغرب التي احتلت المرتبة 8عربيا و 85 عالميا كذلك تونس التي احتلت المركز 10 عربيا 114 عالميا.

رابعا: مؤشر محاربة الفساد

يصدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية وهو تقييم على مقياس من 0 الى 100 يصنف الدول من الاكثر الى الاقل فسادا، ويستند هذا التقرير على بيانات تجمعها المنظمة من 12 هيئة دولية منها البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، ووفقا لهذا المؤشر فقد احتلت الجزائر المرتبة 88 من بين 168 دولة سنة 2016 بعد ما كانت في المرتبة 106 سنة 2015 اين محتلة تونس المرتبة 76 والمغرب المرتبة 80.

ووفقا لهذه المؤشرات لا تزال الجزائر تحتل المراكز المتأخرة، الامر الذي يعكس ضعف جاذبية مناخها الاستثماري مقارنة بباقي الدول[2].

إضافة الى ذلك احتلت الجزائر المركز 145 في مجال استكمال الاجراءات المتعلقة بممارسة أنشطة الاعمال 2016 (Dowing business)في حين احتلت تونس المركز 74 من مجموع 189بلد[3].

[1] حشروف فاطمة الزهراء، صديقي وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص10

[2] حشروف فاطمة الزهراء، صديقي وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص11

[3] حشروف فاطمة الزهراء، صديقي وحيدة، مرجع سبق ذكره، ص12.

كما احتلت الجزائر سنة 2017 المرتبة 156 بقيمة 47.76[1].

الفرع الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر وتوزيعه القطاعي والجغرافي:

من خلال هذه الجداول سنقوم بتوضيح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر.

جدول رقم (05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر للفترة(2000-2009).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
2000	438
2001	1196
2002	1065
2003	634
2004	882
2005	1081
2006	1795
2007	1662
2008	2646
2009	275

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2017.

نلاحظ من خلال الجدول التالي ان الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر كان منخفض سنة 2000 حيث قدر ب 438 مليون دولار ثم ارتفع في سنة 2001 وانخفض مجددا في السنوات 2002 و2003 وهذا بسبب البيئة الغير مشجعة للاستثمار والظروف الاقتصادية الصعبة في هذه الفترة.

ونلاحظ انه بدأ في الارتفاع تدريجيا من سنة 2004 الى 2008 حيث قدر ارتفاعه ب 2646 مليون دولار سنة 2008 وهذه زيادة ملحوظة مقارنة بسنة 2000 وهذا يدل على ان الجزائر سعت الى تحسين سياساتها وظروف مناخها الاستثماري تدريجيا لتتمكن من جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها.

ونلاحظ سنة 2009 انه هناك انخفاض محسوس في التدفقات الواردة الى الجزائر وهذا نتيجة للازمة المالية العالمية التي مست معظم دول العالم واثرت في اقتصادها.

[1] تقرير **ممارسة أنشطة الاعمال**،2017، واشنطن، ص8.

الجدول رقم(06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر للفترة(2010-2019).

السنوات	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر/ مليون دولار
2010	23012
2011	25806
2012	14994
2013	16969
2014	15067
2015	5845
2016	16363
2017	12323
2018	14661
2019	13819

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2019، ص18.

نلاحظ من خلال الجدول التالي ان الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2010 شهد ارتفاعا ملحوظا حيث قدر ب23012 مليون دولار ، لكنه عرف في سنة2012 تراجع كبير حيث يقول البعض ان سبب هذا التراجع يرجع الى قاعدة (49% ،51%) التي تنص على ان المستثمر الوطني له الحق في 51% من المشروع مع الشريك الاجنبي و تم كذلك فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع بالإضافة الى عدم امكانية المستثمر الاجنبي استرجاع راس ماله الا بعد 25 سنه من النشاط ، ثم عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا بعد ذلك سنة2013 حيث قدرت ب 16969 مليون دولار، لكن في سنة 2015 سجلت الجزائر تدفقات سلبية قيمتها 584.5- مليون دولار.

ثم بعد ذلك في سنة 2016 سجل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ارتفاعا قدر ب 16363 مليون دولار، وهذا راجع إلى تعديل قوانين الاستثمار التي قامت بها الجزائر والسياسات التي انتهجتها. ثم انخفض من جديد سنة 2017 حيث قدر ب 12323مليون دولار، وارتفع قليلا في 2018 لينخفض مجددا في 2019 حيث قدر ب 13819 مليون دولار.

فمن الملاحظ أن حجم التدفقات غير مستقرة أي تتميز بالارتفاع والانخفاض ويرجع هذا للبيئة الغير مشجعة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر إضافة للظروف الاقتصادية الصعبة وانخفاض اسعار البترول الذي أثر على الاقتصاد الوطني وبالتالي على الاستثمار وجميع القطاعات.

ثانيا: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر.

الجدول رقم(07): أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة(2013-2017).

البـــــــلد	النفقات الرأسمالية/ مليون دولار	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3539	10	5
سنغافورة	3151	3	1
اسبانيا	2565	10	6
تركيا	2313	4	4
المانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
ايطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
دول اخرى	892	28	28
العدد الاجمالي	14293	82	69

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018، ص58.

نلاحظ من خلال الجدول التالي ان الصين هي اهم مستثمر أجنبي في الجزائر في هذه الفترة بإجمالي قدره 3539 مليون دولار وقيامها بعشر مشاريع، ثم تليها سنغافورة بإجمالي قدره3151 مليون دولار وقيامها بثلاث مشاريع ثم تليها اسبانيا وتركيا والدول المذكورة في الجدول اعلاه، كما نلاحظ ان المملكة المتحدة هي اقل مستثمر أجنبي في الجزائر وذلك بإجمالي قدره 212 مليون دولار وعدد مشاريع تقدر بمشروعين.

الجدول رقم (08): أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة (2015-2019).

الدولة	التكلفة / مليون دولار	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونغ كونغ	6000	1	1
الصين	3827	12	7
سنغافورة	3151	3	1
فرنسا	2266	16	15
مصر	1553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
اخرى	1576	134	108
الاجمالي	21056	188	152

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة،2019، ص18.

نلاحظ من خلال الجدول التالي ان هونغ كونغ هي اهم دولة اجنبية مستثمرة في الجزائر في الفترة (2015-2019) بإجمالي قدره 6000 مليون دولار، ثم تليها الصين بإجمالي قدره 3827 مليون دولار، ثم تليها باقي الدول الاجنبية المذكورة في الجدول اعلاه، كما نلاحظ بأن اليابان تعتبر اقل دولة مستثمرة في الجزائر وذلك بإجمالي قدره 385 مليون دولار.

وعلى مستوى الدول العربية نلاحظ بأن مصر تعتبر اهم دولة عربية مستثمرة في الجزائر في هذه الفترة بإجمالي قدره 1553 مليون دولار.

الجدول رقم(09): أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر في الفترة (2015-2019)

الشركة المستثمرة	التكلفة / مليون دولار	عدد المشروعات
C I T I C group	6000	1
China state construction engineering corporation	3300	1
Indorama	3151	3
Total	1929	2
Egyptian general petroleum corporation	1404	1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ائتمان الصادرات، تقرير مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة،2019، ص18.

من خلال الجدول التالي نلاحظ ان هذه الشركات تابعة لاهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر في الفترة (2015 -2019)، بحيث تعتبر هذه الشركات ضخمة ومن اهمها شركة **Citic group** التابعة للصين والتي تقدر تكلفتها بإجمالي قدره 6000 مليون دولار.

ثالثا: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر.

أ-تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم 10 قطاعات للفترة (يناير2012-ديسمبر2016)

الشكل رقم(02): تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم 10 قطاعات للفترة(يناير2012-ديسمبر2016).

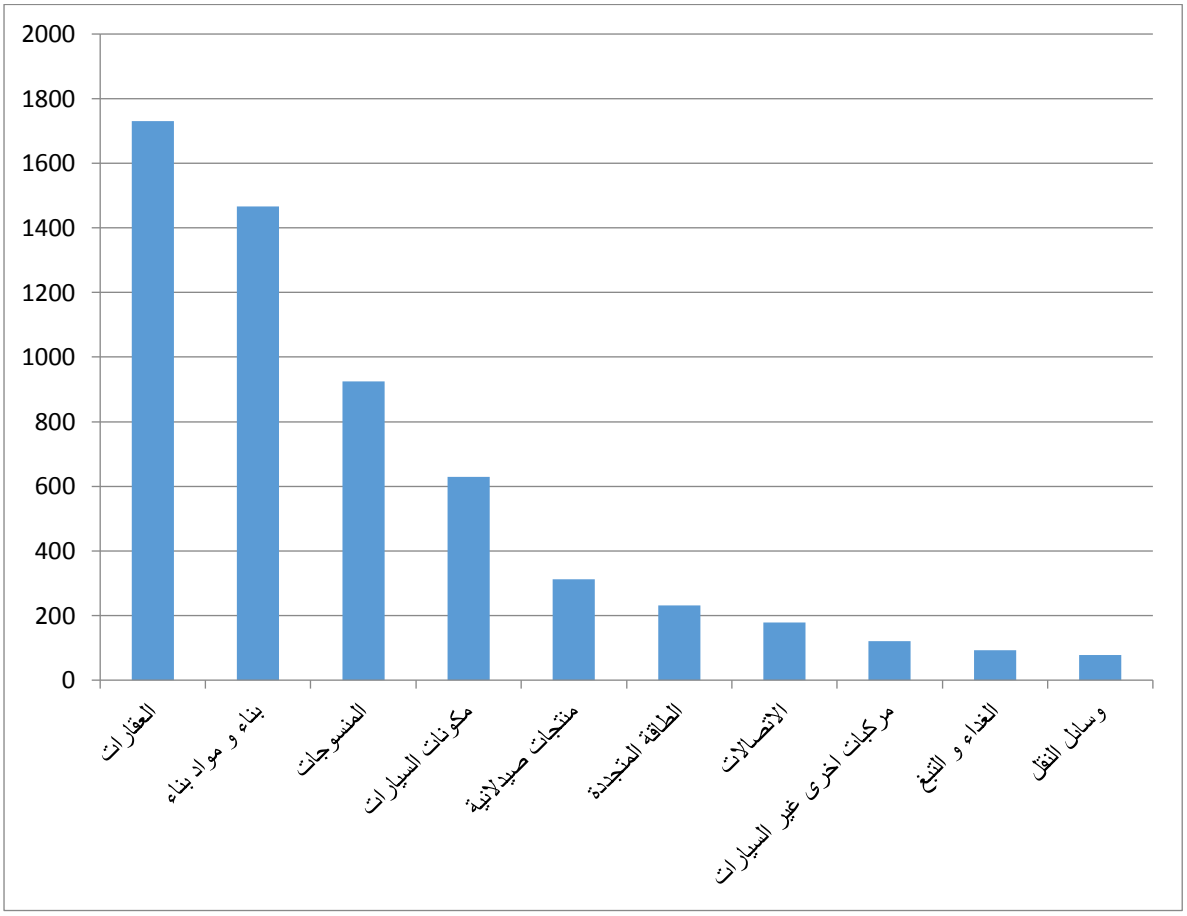

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير اتجاهات التجارة الخارجية في العالم والدول العربية،2021، ص61.

نلاحظ من خلال المخطط البياني أعلاه بأن قطاع العقارات هو القطاع الذي يستحوذ على اجمالي الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في هذه الفترة (2012-2016)وذلك بإجمالي قدره 1730 مليون دولار وهذا لأنه من الملاحظ ان الجزائر في هذه الفترة قد نظمت مسالة التملك العقاري للمستثمرين الأجانب واعتمدت على تهيئة مناخ الاستثمار لتشجيع تملك الأجانب للعقارات بما لا يقل عن الحد الأدنى من الحقوق في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي وذلك لمدى أهمية الاستثمار العقاري في التنمية الاقتصادية ، و لكن رغم محاولاتها الا انه لا تزال هناك عوائق كثيرة للاستثمار العقاري في الجزائر حيث انخفضت قيمة هذا القطاع في السنوات الموالية و هذا ما نلاحظه في المخطط البياني و الجدول التالي.

و نلاحظ كذلك ان قطاع البناء و مواد البناء احتل مرتبة متقدمة و هي المرتبة الثانية بقيمة 1467 مليون دولار و ذلك لمدى ارتباطه بقطاع العقارات ، كما شهد قطاع المنسوجات و مكونات السيارات و المنتجات الصيدلانية انخفاضا و ذلك نظرا لعدم توفر الإمكانيات و الكفاءات اللازمة ، ونلاحظ أيضا ان قطاع الطاقة المتجددة و الاتصالات و المركبات الأخرى غير السيارات يشهدان ضعف في قيمهما على التوالي: 232،178،121 بسبب عدم توفر كذلك الإمكانيات و الكفاءات العلمية اللازمة و الآلات الضرورية ذات المعايير العالمية ، و نلاحظ كذلك بأن قطاع الغذاء و التبغ ووسائل النقل يسجلان ادنى القيم و ذلك على التوالي:92،77 و هذا راجع لضعف الطلب على المنتجات و السلع المحلية و ضعف الإنتاج .

ب-تطور مشاريع الاستثمار حسب اهم 10 قطاعات للفترة (يناير2015-ديسمبر2019)

من خلال هذا الشكل سوف نترقب تطور مشاريع الاستثمار في الجزائر حسب اهم 10 قطاعات للفترة (يناير2015-ديسمبر2019).

الشكل رقم(03): تطور مشاريع الاستثمار حسب اهم 10 قطاعات للفترة(يناير2015-ديسمبر2019)

الوحدة: مليون دولار.

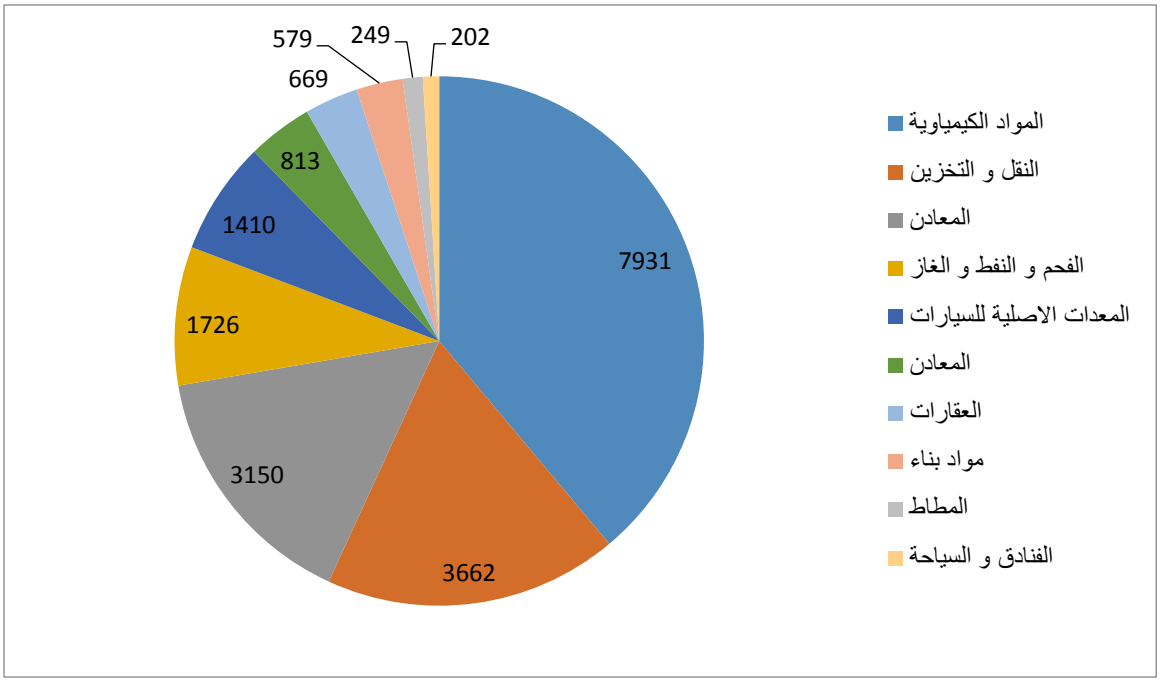

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة،2019 ص18.

نلاحظ من خلال هذا الشكل ان قطاع المواد الكيمياوية استحوذ على اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في هذه الفترة وهذا بقيمة 7931 مليون دولار وذلك لان هذا القطاع يتميز بمردودية عالية للشركات الأجنبية اما المرتبة الثانية تعود لقطاع النقل و التخزين بقيمة3662 مليون دولار و هذا بسبب ضخامة هذا القطاع و مساهمته

في تطور الناتج المحلي للاقتصاد الوطني و مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد ثم يليه قطاع المحروقات(الفحم و النفط و الغاز) الذي سجل انخفاض في قيمته التي بلغت 1726 مليون دولار و هذا بسبب الركود الذي عاشه قطاع المحروقات في هذه الفترة ، و سجل أيضا قطاع المعدات الاصلية للسيارات ، قطاع المعادن و قطاع العقارات انخفاضا ملحوظا في قيمهما كالاتي: (669، 813، 1410) مليون دولار و هذا بسبب عدم توفر البنية التحتية المناسبة و ضعف الإمكانيات و الكفاءات العالية في الجزائر، كما نلاحظ أيضا بالنسبة لقطاع مواد البناء ، قطاع المطاط، و قطاع الفنادق قد سجلوا قيم متدنية على التوالي: (202 ،249 ، 202) مليون دولار و هذا راجع لضعف الطلب على المنتجات المحلية ، ضعف الإنتاج، و عدم توفير الخدمات الفندقية ذات المعايير العالمية.

المبحث الثاني: أثار الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000-2019)، المعوقات التي تعترضه وأفاقه.

للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا واضحا على متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر كالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات وحجم التشغيل اذ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الزيادة في حجم هذه المتغيرات، الا ان للجزائر عوائق كثيرة تعترضها مما تجعل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فيها ضئيلة وغير كافية لتحقيق الأهداف المرغوبة، ولكنه بالرغم من هذا فللجزائر مؤهلات اقتصادية كبيرة ان تم استغلالها فسيتحسن مناخها الاستثماري بطبيعة الحال وسيصبح مشجع على الاستثمار فيه.

المطلب الاول: أثار الاستثمار الاجنبي المباشر النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، والعمالة

للاستثمار الاجنبي المباشر أثر واضح على التنمية الاقتصادية بصفه عامة، ومن خلال دراستنا سنسلط الضوء على بعض من متغيراتها والتي تتمثل في النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات والعمالة.

الفرع الاول: أثار الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2019).

ان النمو الاقتصادي في الغالب يقاس بالناتج المحلي الاجمالي ومدى نموه لهذا سنقدم من خلال الجداول الموالية تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ومعدلات نموه اضافة الى تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعدلات نموه خلال الفترة (2000-2019).

اولا: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ومعدلات نموه خلال الفترة(2000-2019)

من خلال هذا المنحنى سنقوم بترقب تطورات معدلات الناتج المحلي في الجزائر ونموه خلال الفترة(2000-2019)

الشكل رقم (04): تطور معدل نمو الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة(2000-2019).

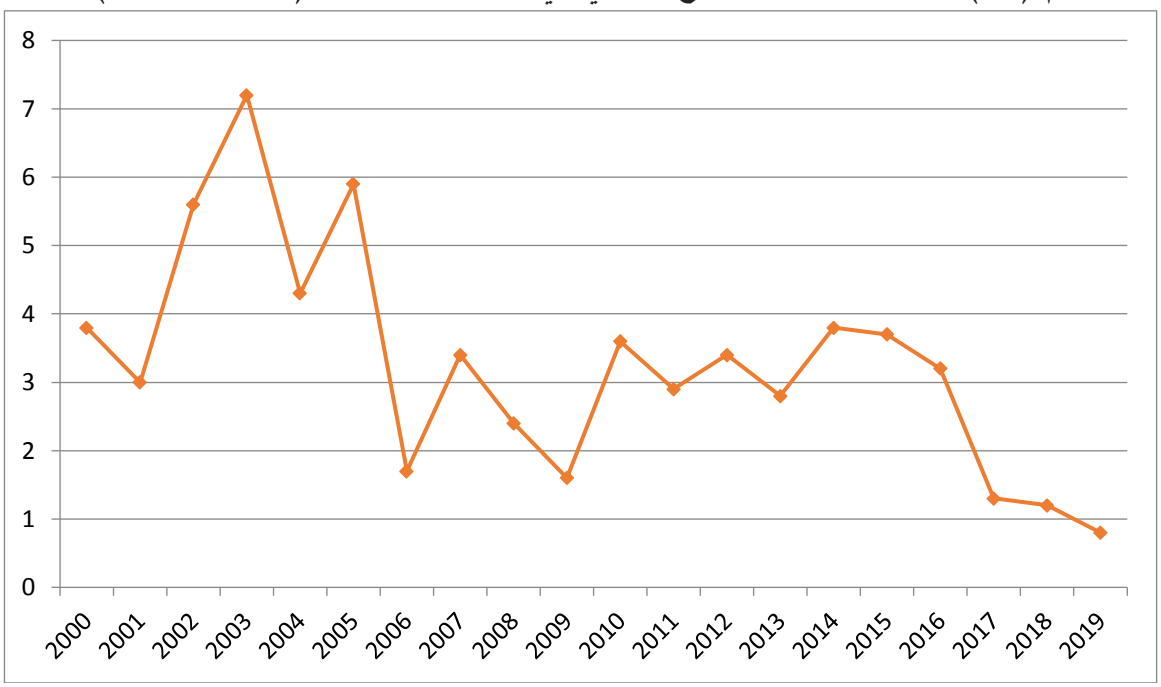

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي، www.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال هذا المنحنى البياني ان الجزائر قد سجلت خلال هذه الفترة معدلات نمو إيجابية وهذا بسبب ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو المحققة وخاصة في قطاع المحروقات، ومن الملاحظ كذلك من الجدول التالي ان سنة 2003 سجلت معدل نمو يقدر ب 7.20% وتعتبر هذه النسبة الاكثر ارتفاعا خلال هذه الفترة.

ونلاحظ ايضا من خلال الجدول ان معدلات النمو تراجعت ابتداء من سنة 2006 حيث بلغت 1.70% وهي نسبة متدنية جدا وهذا بسبب انهيار أسعار البترول والازمة الاقتصادية التي حلت بالجزائر ، ثم بعد ذلك بدأت معدلات نمو الناتج المحلي في الارتفاع من جديد وارتفعت سنة 2010 حيث قدرت ب3.60% وهذا بسبب تحسن الاوضاع الاقتصادية نوعا ما و محاولة الجزائر السيطرة على هذه الظروف و ايجادها للحلول ،حيث بقيت هذه المعدلات مرتفعة الى غاية سنة 2016 ثم تراجعت بعد ذلك تراجعا كبيرا في السنوات 2017، 2018، 2019 حيث بلغت معدلاتهم على التوالي : 1.30%,1.20%و 0.80% وقد كانت سنة 2019 اكثر سنة يسجل فيها معدل نمو الناتج المحلي نسبة جد متدنية وهذا يدل على ان الاوضاع الاقتصادية في الجزائر غير مستقرة وقد أثر عليها انهيار اسعار البترول بشكل واضح وأثر على اقتصادها بشكل كبير وهذا لاعتمادها الكبير عليه في صادراتها، ماذا يدل على ان الجزائر لم تستطيع السيطرة على الازمة الاقتصادية.

الفرع الثاني: أثار الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2000-2019).

للاستثمار الاجنبي المباشر علاقة وتأثير كبير على ميزان المدفوعات.

الجدول رقم(10): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة ورصيد حساب راس المال خلال الفترة(2000-2019)

السنوات	نسب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من اجمالي الناتج المحلي الصادرة	نسب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من اجمالي الناتج المحلي الواردة	صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر / مليار دولار	رصيد حساب راس المال / مليون دولار
2000	0.03	0.51	2801	-1.36
2001	0.02	2.03	111	-0.67
2002	0.017	1.88	106	-0.71
2003	0.04	0.94	63788	-1.37
2004	0.03	1.03	88185	-1.87
2005	0.05	1.12	116	-4.78
2006	0.07	1.57	184	-11.22
2007	0.11	1.25	169	-1.05
2008	0.19	1.54	264	2.54
2009	0.16	2	275	3.45
2010	0.14	1.43	230	3.42
2011	0.27	1.28	257	2.38
2012	0.02	0.72	150	-0.36
2013	0.013	0.81	169	-1.02
2014	0.01	0.70	150	3.40
2015	0.06	0.32	-537	-0.25
2016	0.03	1.02	164	-0.19
2017	0.01	0.72	123	0.315
2018	0.50	0.84	147	0.878
2019	0.05	0.81	138	0.18

المصدر:www.albankaldawli.org ، اطلع عليه بتاريخ 2020/05/27.

من خلال تتبع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2000-2019) نلاحظ بان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر أحسن من التدفقات الصادرة، وذلك لان اغلب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للجزائر تكون متركزة في قطاع المحروقات أكثر .

اما بالنسبة للتدفقات الصادرة من الجزائر فكما نلاحظ من خلال الجدول فهي ضعيفة جدا وهذا نظرا لضعف الانتاج وضعف جودة المنتجات المحلية، كما ان زيادة التدفقات الواردة للجزائر يعود عليها بالفائدة وذلك نظرا للمزايا التي يجلبها لها وبالتالي يساهم في تحسين ميزان مدفوعاتها.

ولكنه من الملاحظ ان الجزائر قد عرف ميزانها التجاري عجز بلغ اقصى قيمة له سنة 2006 حيث قدرت ب 11.22-مليار دولار وهذا يدل على ان الجزائر لم تستفيد من الاموال المترتبة على الاستثمار الاجنبي المباشر اي قد تم تحويل هذه الاموال للدول الام اي الدول المستثمرة في الجزائر ثم بعد ذلك فرضت الدولة الجزائرية على المستثمرين الأجانب قيود وعدلت سياساتها الاستثمارية بدليل أن حساب رأس المال قد عرف زيادة معتبرة من سنة 2008 إلى سنة 2011 حيث بلغت قيمته سنة 2010 ب 3,42 مليون دولار.

وفي الفترة الموالية في السنوات 2012 و2013 شهد حساب رأس المال عجز حيث بلغ 1.02-سنة 2013، ثم تحسن بعد ذلك سنة 2014 وسرعان ما يعود للعجز سنة 2015 ليتحسن قليلا من سنة 2017 إلى 2019 وهذا بسبب الزيادة الطفيفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر حيث بلغت سنة 2018 ب 0.84%.

الجدول رقم(11): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(2000-2019) الوحدة: مليار دولار.

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات السلعية	صادرات المحروقات	صادرات خارج قطاع المحروقات	الواردات السلعية
2000	12.30	21.65	21.06	0.59	-9.35
2001	9.61	19.09	18.53	0.56	-9.48
2002	6.70	18.71	18.11	0.60	-12.01
2003	11.14	24.47	23.99	0.47	-13.32
2004	14.27	32.22	31.55	0.67	-17.95
2005	26.81	46.38	45.59	0.7	-19.57
2006	34.06	54.74	53.61	1.13	-20.68
2007	34.24	60.59	59.61	0.98	-26.35
2008	40.60	78.59	77.19	1.40	-37.99
2009	7.78	45.18	44.41	0.77	-37.40
2010	18.20	57.09	56.12	0.97	-38.89
2011	25.961	72.888	71.661	1.227	-46.927
2012	20.167	71.736	70.583	1.153	-51.569
2013	9.384	64.377	63.327	1.050	-54.993
2014	0.459	60.129	58.462	1.667	-59.670
2015	-18.083	34.585	33.081	1.485	-52.649
2016	-20.127	-29.311	27.918	1.393	-49.437
2017	-14.412	34.569	33.202	1.367	-48.981
2018	-7.46	41.11	38.90	2.22	-48.573
2019	-9.64	34.99	32.93	2.07	-44.63

المصدر: تقارير بنك الجزائر،2003،2006،2008،2010،2013،2016،2018،2019، الصفحات 5،61،69،43،45،40،35،15.

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن الميزان التجاري قد حقق فائضا من سنة 2004 إلى سنة 2014 رغم ان قيمه كانت متفاوتة، فنلاحظ انه حقق 40,60 مليار دولار سنة2008 وهي اعلى قيمة له، وفي سنة 2007 حقق 34.24 مليار دولار وكذلك في سنة 2006 حقق34,06 مليار دولار.

وهذا الارتفاع في الميزان التجاري يعود الى زيادة الصادرات السلعية حيث بلغت سنة2008 حوالي 78,59 مليار دولار وبلغت قيمة صادرات المحروقات 77,19 مليار دولار، حيث شهدا كذلك ارتفاع كبير في السنوات 2011و2012 حيث بلغت قيمهما 71,661 مليار دولار و70,583 مليار دولار، وبالتالي يمكننا القول بان كل ما زادت الصادرات وانخفضت الواردات كل ما يحدث فائض في الميزان التجاري والعكس صحيح.

وقد سجل الميزان التجاري ادنى قيمة له سنة 2016 حيث قدرت ب 20.127-مليار دولار وكذلك سنة 2015 حيث قدر العجز بقيمة18,083-مليار دولار وهذا راجع للتراجع الكبير للصادرات السلعية التي قدرت سنة 2016 ب29,311 مليار دولار وصادرات المحروقات التي قدرت قيمتها ب 27,918 مليار دولار بعدما كانت سنة 2008 تقدر ب 77,19 مليار دولار وهذا بسبب انهيار اسعار البترول التي بدأ في سنة 2014.

وبالتالي فقد ارتفعت الواردات، وقد استمر هذا العجز في الميزان التجاري إلى غاية سنة 2019 حيث بلغت قيمته في هذه السنة ب 9,64-مليار دولار وهذا بسبب استمرار التراجع في الصادرات السلعية وخاصة صادرات المحروقات التي بلغت قيمتها في سنة 2019 ب 32,93 مليار دولار علما ان الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات بحوالي 97% في صادراتها.

ومن خلال ترقبنا للميزان التجاري في هذا الجدول في الفترة (2000-2019) يمكننا القول بأن عجز الميزان التجاري بدأ سنة 2015 واستمر إلى غاية سنة 2019.

ومن خلال ما تطرقنا اليه لاحظنا ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2000-2019) يمكن القول بانها كانت قليلة وبالتالي فهي لم تساهم في تحسين وتفعيل الميزان التجاري بشكل كبير وملحوظ بدليل انه أصيب بعجز في معظم السنوات، وفي حقيقة الامر ان الميزان التجاري في الجزائر مرهون بقطاع المحروقات وبأسعار البترول.

الفرع الثالث: اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الجزائر خلال الفترة(2000-2019).

ان من دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر هو دعم التشغيل من خلال توفيره لمناصب العمل والتقليل من حدة البطالة.

اولا: تطور إجمالي معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)

سوف نقوم بترقب معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) من خلال الجدول التالي والشكل الموالي:

الشكل رقم (05): تطور اجمالي معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2000-2019).

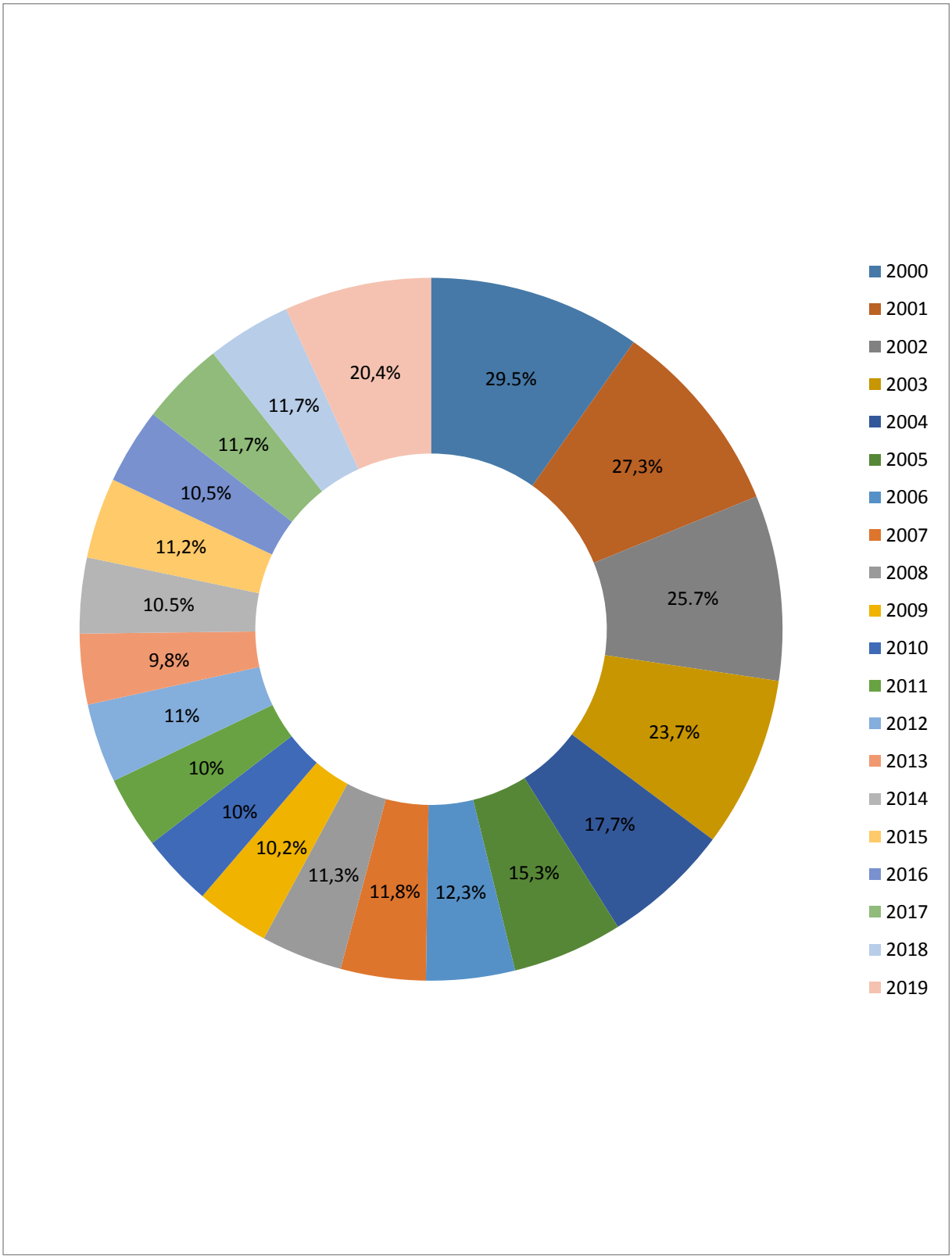

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2004،2006،2008،2010،2014،2018 ص167،164،194،165،154،114.

نلاحظ من خلال هذا الشكل ان معدلات البطالة انخفضت تدريجيا خلال الفترة(2000-2011) حيث كان هذا الانخفاض ملحوظ حيث كانت نسبة البطالة سنة 2000 تقدر ب 29.5% و انخفضت تدريجيا الى ان اصبحت تقدر ب 10% سنة 2011 ،وتراجع معدلات البطالة في هذه الفترة يرجع الى عدة اسباب منها تحسن الوضعية الامنية والاقتصادية في الجزائر اضافة الى تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة(2000-2004)الذي اكد على استكمال المشاريع العالقة مما ادى الى الحاجة الى اليد العاملة ومنه خلق مناصب الشغل ،إضافة الى انشاء بعض هيئات التشغيل لمكافحة البطالة في الجزائر في هذه الفترة و من اهم هذه الاجهزة (الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC التي أنشأت سنة 1994, الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM التي انشأت سنة 2004 , الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM التي أنشأت في 1990, الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ...).

ثم بعد ذلك عرف معدل البطالة ارتفاعا قدر ب 11% سنة 2012 لينخفض من جديد سنة 2013 إلى 9.8%، ثم يبدأ في الارتفاع من سنة 2014 حيث قدر ب 10.6% إلى غاية سنة2019 حيث وصل معدل البطالة إلى 20.4% هذا الارتفاع الملحوظ ناتج عن الاوضاع الاقتصادية الغير مستقرة في الجزائر وكذلك انخفاض اسعار البترول التي بدأت سنة 2014 والتي سببت ازمة اقتصادية في الجزائر كونها تعتمد على المحروقات بنسبة جد كبيرة في اقتصادها.

بالإضافة الى ذلك ومن خلال اطلاعنا على معدلات البطالة في الجزائر في هذه الفترة يمكننا القول بان الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من المشاريع التي أقامها في الجزائر وفرص العمل التي وفرها الا ان هذه الأخيرة كانت بنسبة جد متواضعة نظرا لقلة التدفقات الاستثمارية الواردة بسبب العراقيل الموجودة في الجزائر، ومعنى ذلك ان الاستثمار الأجنبي المباشر لم يستطع القضاء على حدة البطالة في الجزائر، وبالتالي كلما كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر كلما ساهم ذلك في توفير مناصب عمل أكثر.

ثالثا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل في الجزائر خلال الفترة(2002-2017).

من خلال الجدول التالي سوف نقوم بالاطلاع مناصب التشغيل الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم(12): مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق فرص العمل في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	مبلغ (بمليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	67.280	99.22%	5.035.015	74.83%	866.563	92.11%
الشراكة	245	0.36 %	843.135	12.53 %	27.717	2.95 %
الاستثمار الاجنبي المباشر	283	0.42 %	850.613	12.64 %	46.552	4.95 %
اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	528	0.78 %	1.693.748	25.17 %	74.269	7.89%
المجموع العام	67.808	100 %	6.728.763	100 %	940.832	100 %

المصدر: سلخان هنية، خضير عقبة، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل (حالة الجزائر خلال الفنترة2002-2017)**، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، العدد الاول، الجزائر،2020،ص16

نلاحظ من خلال الجدول التالي ان العدد الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قدر ب 528 مشروع أي ب قيمة1.693.748 مليون دج وبنسبة 25.17 %حيث تتوزع هذه النسبة بين 12.53% شراكة و12.64 % للاستثمار الأجنبي المباشر.

وقدرت عدد مناصب العمل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر ب 74.269 منصب عمل بنسبة 7.89%ومقارنة بنسبة الاستثمارات المحلية التي قدرت ب 92.11% من اجمالي المناصب تعتبر مناصب العمل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر قليلة جدا ويعود ذلك الى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الاستثمار في قطاع المحروقات وعدم الاستثمار في القطاعات الأخرى كالزراعة او الصناعة.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، افاقه ومتطلباته.

بالرغم من الجهود التي قامت بها الجزائر في سبيل تهيئة مناخها الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الا انه لا تزال هناك العديد من العوائق التي تواجهه وتعيق تدفقه الى الجزائر، ولكن بالرغم من هذه المعيقات الا ان للجزائر مؤهلات اقتصادية يمكن ان تجعل مناخها الاستثماري في المستقبل مشجع على استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية اليه وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

هناك العديد من العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتي من شانها ان تجعل المستثمرين الأجانب يستبعدون فكرة الاستثمار في الجزائر.

.. **اولا: المعوقات القانونية :**

- كثرة القوانين وعدم استقرارها، فإصدار القوانين والتعديلات في كل مرة هذا بحد ذاته عامل طارد للمستثمرين الاجانب بحيث يزرع فيهم ما الشك والخوف.
- عدم وضوح سياسة الإعفاء من الضرائب، حيث ان العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الاعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي.
- تكريس قاعدة 49 /51% التي يمكن القول بانها كانت سببا اساسيا مباشر في تراجع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، حيث يشدد العديد من الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين الاجانب على ضرورة مراجعة هذه القاعدة ونصحوا بتطبيقها على القطاعات الاستراتيجية فقط من اجل جلب اقصى ما يمكن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- اخضاع الاستثمارات الاجنبية الى الموافقة المسبقة، حيث تعتبر معاناة وتعقيدا للمستثمر الاجنبي، وفيما يتعلق بالاستثمار الوطني يلزم المشرع المستثمر الاجنبي بالتصريح في حال طلبه للحصول على الامتيازات التي يقررها قانون الاستثمار وهذا يعكس التمييز الواضح بين المستثمر الاجنبي والمحلي، في حين ان المستثمر الاجنبي ملزم بالتصريح وانتظار الدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني.
- تعدد القوانين التي تحكم النشاط الاستثماري في الجزائر مع تمييزها بين المستثمر الوطني والمستثمر الاجنبي.
- الضغط الضريبي وارتفاع معدلات الضرائب.

ثانيا: المعوقات الإدارية :

- **البيروقراطية والتعقيدات الادارية:** تشكل البيروقراطية أحد اهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص، وكذا سوء تسيير الادارة وتميزها بالتحيز والمحسوبية، حيث يسجل بطئ شديد في اصدار القرارات التنفيذية للقوانين، وكذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر الاجنبي، والافراط في طلب الوثائق الادارية العديدة الخاصة بملف الاستثمار الامر الذي يجعل المستثمر الاجنبي يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر.

- **انعدام نظام معلوماتي خاص بالاستثمار والمستثمرين:** يلاحظ ان الجزائر تفتقد لنظام معلومات يكون دليل للمستثمر ويحتوي على مختلف الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار.
- تعذر اجراءات الخوصصة، حيث تعتبر الخوصصة عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي وهذا راجع لكثرة التعقيدات الادارية وتعدد النصوص القانونية فضلا عن ارتفاع أسعارها وطول مدة الحصول عليها[1].

ثالثا: العوائق الاجتماعية والبنى التحتية:

- التناقض بين البرامج التعليمية والتكوينية المنتهجة ومتطلبات السوق مما أثر على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية، الصناعية، والخدماتية.
- نقص فادح في الهياكل والبنى التحتية التي من شانها مضاعفة تكلفة المستثمر ومنه يتعين على الدولة توفير وسائل النقل السريع وبتكاليف معقولة ودون أي قيود او متاعب في المطارات والموانئ والطرق وتوفير وسائل الاتصال بين الدخل والخارج، إضافة الى ذلك تحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي وتوفير الخدمات اللازمة للحصول على المعلومات.

رابعا: العوائق المالية:

إن نوعية المشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات منذ عام 1993 لم يعود حصولها على العملة الصعبة وإنما حصولها على العملة المحلية لتمويل استثماراتها في البنوك، ويرجع السبب الى كون المشاريع المقدمة ليست قابلة للتمويل ولكن هذا يخفي في الحقيقة غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع وتحديد امكانية البنك لأخذ المخاطرة، وان رفض القطاع الخاص لتقديم الضمانات المطلوبة من قبل مسيري البنوك بغرض تبرير قرار منح القروض الناتج عن انه لا يراه متوافقا مع المخاطر المأخوذة من قبل البنك.

ان المؤسسة الخاصة نادرا ما تحصل على تمويل طويل الاجل، فالحالات النادرة للتمويل على المدى الطويل كانت مغطاة بخطوط قرض مسيرة من قبل البنك الجزائري للتنمية، فالأصل في التمويل كان يمثل في القروض القصيرة المدى المتميزة بارتفاع تكاليفها وقصر مدة امتلاكها، أضف الى ذلك بعض الاجراءات المصرفية المتسمة بمركزية القرار ونقص المعلومات والمعطيات الكافية حول فرص التمويل المتاحة وغياب الشفافية في منح القروض وضعف المنتجات المالية المقترحة على المستثمرين الخواص[2].

---

[1] بو نقاب مختار، زواويد لزهاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في سبيل التخلص من التبعية للمحروقات**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، الجزائر، 2018، ص113-116.

[2] بوزردوم بشرى ، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة مقارنة بين الجزائر و الامارات العربية المتحدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،(2016-2017)، منشورة،ص106 .

الفرع الثاني: افاق ومتطلبات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومتطلباته.

للجزائر مؤهلات كبيرة تجعل مناخها مشجع ومستقطب للاستثمار الاجنبي المباشر.

اولا: افاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

فبالنظر الى ما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات اقتصادية كبيرة كموقعها الجغرافي، ثرواتها الباطنية، التوزيع العمراني، طول شريطها الساحلي، مناخها المعتدل وطبيعة التربة الصالحة للزراعة ... الخ، كل هذا يوحي الى ان افاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر جد واعدة من خلال العمل والاجتهاد على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة الموالية:

- استصلاح الاراضي، الزراعة وتربية المواشي واستغلال الثروة السمكية .
- البحث والتنقيب المنجمي والصناعة القاعدية للحديد والصلب والمعادن .
- انتاج المنتجات البتروكيمياوية القاعدية والالياف التركيبية (الاسمدة الفوسفاتية، الازوتية والعضوية) وصناعة الزجاج.
- صناعة الادوات الطبية الثقيلة (منتجات بيطرية، مواد بيولوجية).
- انتاج السيارات، الصيانة والتجديد الصناعي، النقل بالسكك الحديدية، البناء والسياحة .

ففي ظل المؤهلات السابقة الذكر وبالإضافة الى جهود الحكومة الساعية الى تطوير الاستثمار وتفعيله، وامام وجود هذا العدد الهائل من الفرص الاستثمارية يمكن بلورة الاستثمار الاجنبي المباشر في جملة من الاستثمارات الاساسية وذلك بترقية عدد من المجالات الاقتصادية بفضل المستثمرين الاجانب.

ثانيا: متطلبات تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر[1].

وبناءا على كل ما سبق ذكره فان خيار الاستثمار الاجنبي المباشر يعد من الاولويات التي لابد ان تولى لها الاهتمام نظرا لما سيكون لها تأثيرات ايجابية على تحقيق التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية، ولذا ومن اجل تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر وتطوره في الجزائر يتعين بعض المتطلبات الضرورية لإقامة مناخ استثماري مناسب وتستقطب لهذا النوع من الاستثمارات، وعليه يمكن ذكر اهم هذه النقاط:

- توفير البنية التشريعية والتنظيمية الواضحة والمستقرة لتشجيع وتطوير الاستثمار .
- توفير المعلومات المكثفة حول مصادر الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- تطوير البنية التحتية اللازمة وايجاد حلول لمشكل العقار الصناعي.

[1] سامية فقير، شيخي بلال، **واقع وافاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي "**أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة**"، 02-05 ماي2017، الأردن، ص، [1] ص،16

- وضع هيئة واحدة تتابع الاستثمار الاجنبي المباشر مع تفعيل دورها بإعطائها جميع الصلاحيات.
- احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية.
- تحرير التجارة الخارجية والاسراع بالانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .
- اصلاح وتطوير القطاع المصرفي في الجزائر واعتماد التقنيات المصرفية الحديثة.
- الحرص على الاستقرار السياسي والاجتماعي ومحاربة كل مظاهر الفساد والرشوة والبيروقراطية واصلاح المنظومة الادارية الجزائرية.
- تفعيل اجراءات الحكومة الإلكترونية.
- اقامة مؤسسات للوساطة المالية وتفعيل دورها في مجال استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .
- يجب ان يساند الاستثمارات الاجنبية المباشرة إصلاحات هيكلية للاقتصاد الوطني.[1]

سامية فقير، شيخي بلال، مرجع سبق ذكره ، ص ، 17.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال اطلاعنا على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، يمكننا القول بان الجزائر سعت جاهدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال اصدارها لقوانين متعلقة بالاستثمار و تطوير هذه القوانين و تعديلها ، كما قامت بإنشاء هيئات و هياكل إدارية تعمل على تنظيم و تطوير مشاريع الاستثمار ،إضافة الى منحها العديد من المزايا و الضمانات لتشجيع المستثمرين الأجانب على إقامة المشاريع في الجزائر، الا انه و بالرغم من كل هذا تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر قليلة مقارنة بدول أخرى و حجم هذه التدفقات لم يتجاوز المستوى المطلوب بسبب العوائق المتعددة التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

وبالرغم من المساهمة التي ساهم بها الاستثمار الأجنبي المباشر في الزيادة في حجم النمو الاقتصادي في الجزائر وتحسين ميزان مدفوعاتها وتوفيره لمناصب الشغل الا انه يمكن القول بان هذه الزيادة التي أحدثها غير كافية لتفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر، لكن وبالرغم من العوائق والمشاكل الاقتصادية التي تعترض الجزائر إلا انها تملك مؤهلات اقتصادية كبيرة إن تم استغلالها بشكل جدي وبدعم من الحكومة فيمكن ان تصبح الجزائر بلدا مشجع ومستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تناولت هذه الدراسة موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر، فمن خلال بحثنا في هذا الموضوع تبين لنا بأن للاستثمار الاجنبي المباشر أهمية كبيرة على الصعيد الاقتصادي كونه يعد أحد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، اذ تزايد الاهتمام به خاصة في الآونة الاخيرة فاتجهت معظم الدول لاستقطابه وخاصة الدول النامية ومنها الجزائر التي فتحت ابوابها امام تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .

فسعت الجزائر جاهدة إلى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك من خلال قيامها بمختلف الإصلاحات من خلال تعديلها لقوانين الاستثمار وتقديمها للمزايا والضمانات المستثمرين الاجانب بغرض تشجيعهم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، ومحاولتها لتهيئة مناخها الاستثماري بغرض دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وبالرغم من المزايا والمؤهلات التي تمتلكها الجزائر إلا ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة اليها جد متواضعة اي قليلة وهذا راجع للعوائق التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

وبناء عن الاشكالية التي تم طرحها في بداية الدراسة، فبالرغم من الاصلاحات التي قامت بها الجزائر إلا ان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الحالي لا يساهم في تفعيل التنمية الاقتصادية فيها، أي واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يساهم في تفعيل التنمية الاقتصادية.

➢ اختبار صحة الفرضيات:

بالنسبة للفرضية التي قدمناها ومن خلال نتائج الدراسة توصلنا الى انه بالرغم من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر الا انه لم يساهم في تفعيل التنمية الاقتصادية فيها وذلك بسبب قلة هذه التدفقات والمناخ الاستثماري الغير مناسب في الجزائر.

➢ النتائج العامة:

توصلنا من خلال دراستنا الى نتائج عديدة نذكر منها:

1. يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من أهم المتغيرات الاقتصادية الحديثة، كما يعتبر مصدر لتمويل عملية التنمية خاصة بالنسبة للدول النامية.
2. للاستثمار الاجنبي المباشر عدة اثار ايجابية على الدول المضيفة كزيادة التوظيف وامتصاص البطالة ورفع القدرة الإنتاجية إضافة الى اكتسابهم للمعارف العلمية والتكنولوجية، بينما له اثار سلبية كذلك من بينها ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي الى عرقلة الصناعات المحلية ومن تم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الاجانب.

3. بالرغم من الاصلاحات التشريعية التي قامت بها الجزائر والحوافز والضمانات التي قدمتها للمستثمرين الاجانب الا أن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى إليها ضئيل وذلك بسبب العراقيل التي تواجهه في الجزائر.
4. عدم قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة وهذا بسبب عدم الاهتمام الكافي للجزائر بالقطاع الزراعي وكذلك عدم امتلاك الجزائر قاعدة صناعية قوية والنقص الكبير للكفاءات .
5. لاحظنا بان اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الفترة(2000-2019) ضعيف, فبالرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في الآونة الاخيرة الا انها تعتبر زيادة ضئيلة مقارنة بالدول النامية الاخرى كما لاحظنا انه هناك علاقة سلبية او عكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي و ميزان المدفوعات في مجمل السنوات ،وهذا لان اغلب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر متركزة في قطاع المحروقات و معنى ذلك ان الاقتصاد الجزائري مرهون بقطاع المحروقات وبالتالي فإن الاستثمار الاجنبي المباشر لم يساهم بعد في تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- **افاق الدراسة:**

من خلال الدراسة التي قمنا بإجرائها والنتائج التي توصلنا اليها نقترح بعض المواضيع للدراسة مستقبلا والمتعلقة ب:

1. اثار انعكاسات الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري.
2. دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية القطاع الزراعي والصناعي في الجزائر.
3. تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر.

قائمـــــة المـــــراجـــع

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- سليمان عمر محمد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الوضعي**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.
- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون طبعة،2003.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000.
- عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، بدون طبعة، 1975.
- عيبوط محند وعلي، **الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة ،2013.
- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2006.
- محمد عبد العزيز، **الاستثمار الأجنبي في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس، الأردن، الطبعة الاولى،2005.
- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، عمان، بدون طبعة، 2007.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون طبعة 2008.

2. الأطروحات والمذكرات:

- **الأطروحات:**

- جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة –دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، باتنة، (2016–2017)، منشورة.

- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد درابة، ادرار، (2018-2019)، منشورة.
- عبد اللطيف مصطفى، **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات[1] الأسواق المالية –دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2007-2008) منشورة.
- فنادرة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، (2017-2018)، منشورة.
- كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية–مع دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر والجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، (2012-2013)، منشورة.
- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، فرع تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2008-2009) منشورة

➢ المذكرات

- إبراهيم دقاشي، **أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات الجزائري–دراسة قياسية للفترة(1992-2017)** –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019/2018، منشورة.
- بن عباس محمد، **دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الصين** –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2011-2012)، منشورة.
- بوزردوم بشرى، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، (2016-2017)، منشورة.

- توبين علي، **النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر (1970–2002)** –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2003–2004) منشورة.
- دادي الصادق، **المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية خلال الفترة (1995–2016)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، (2017–2018)، منشورة.
- زرقين سورية، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية –دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2007–2008)، منشورة.
- زينب لطرش، واقع **وافاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي** مذكرة، مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة 20 اوت، سكيكدة (2018–2019)، غير منشورة.
- سمية ولد بولة، **أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة ما بين 2000–2017)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد درابة، ادرار، (2018–2019)، منشورة.
- فيصل حبيب حافظ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية** رسالة ماجستير في علوم التسيير' فرع إدارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2004–2008) منشورة.
- لامية مدفوني، **تداعيات ازمة الرهن العقاري على الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2007–2011)**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، (2012–2013)، منشورة.
- مطاي علي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، (2008–2009)، منشورة.
- همام وائل محمد أبو شعبان، **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي –دراسة تطبيقية لدول عربية** –، مدكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، منشورة.

- يسعد حكيمة، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، (2008–2009)، منشورة.

3. المجلات:

- إبراهيم محمد البطاينة، **أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الأردن للسنوات (1995–2000)**، المجلة العربية للإدارة، العدد1، الأردن.
- بو نقاب مختار، زواويد لزهاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في سبيل التخلص من التبعية للمحروقات**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، الجزائر، 2018.
- حشروف فاطمة الزهراء، صديقي وحيدة، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين المؤهلات والمعيقات**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد14، الجزائر، 2018.
- رجاء عبد الله عيسى السالم، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة 1998–2010**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 3، العراق، 2011.
- رضوان سليم، **دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، الجزائر، 2008.
- سامي زعياط، **عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر واليات علاجها**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد الثاني، الجزائر، 2008.
- سلخان هنية، خضير عقبة، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل (حالة الجزائر خلال الفنترة2002–2017)**، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، العدد الاول، الجزائر،2020.
- سنوسي بن عومر، مراد بودية محمد جميل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثره على التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد الخامس، الجزائر، 2014.
- منصوري زين، **واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، الجزائر، بدون سنة نشر.

3.المؤتمرات والملتقيات:

➢ المؤتمرات:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،" **تقرير الاستثمار العالمي 2001: تشجيع الروابط** "، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2001.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، " **تقرير الاستثمار العالمي 2015، تدفق وافاق الاستثمار الأجنبي المباشر** "، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، " **تقرير الاستثمار العالمي 2018، اتجاهات الاستثمار العالمية** "، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، " **تقرير الاستثمار العالمي 2020، افاق الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2020-2021** الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.
- امال تخنوني، بلال ملاخسو، **كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر. الوطني، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، 19 نوفمبر2015، الجزائر.
- سامية فقير، شيخي بلال، **واقع وافاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي "**أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة**"، 02-05 ماي2017، الأردن.

➢ الملتقيات:

- بوخورس عبد الحميد، بلعيدي عايدة عبير، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول **استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة**، 30 ماي 2012، الجزائر.

4.التقارير:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير اتجاهات التجارة الخارجية في العالم والدول العربية،2021.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة،2019.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2017.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2019.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018.
- تقارير بنك الجزائر،2003،2006،2008،2010،2013،2016،2018،2019.
- تقرر ممارسة أنشطة الاعمال،2017، واشنطن.
- تقرير بنك الجزائر،2004.

ثانيا: مراجع أجنبية

1.Livres:

- Claude gaillard, **économie et droit du développement**, société national d'édition et de diffusion,Alger, sans édition,1982.
- Dwight h Perkin, Steven radlet , David L lindauer , **économie du développement** , 3èmme édition ,de Boeck ,bruxelles,2008.
- Gregory Mankiw, **Principal of Economics**, 4th Ed, cengage learning , Washington ,2007.
- Guire Roger, **l'investissement direct et les firmes multinationales**, sans édition, Economica, paris, 1984.

2.Revues:

- Alternatives économiques, **<la croissance n'est pas le développement>,** alternatives économiques n °198, décembre 2001.
- Manuel f. montes, centre sud, **les obstacles au développement dans le système économique mondial**, n°51, Suisse, juillet2014.
- Prakash lougani, Asaf razin**, l'investissement direct étranger est-il, finances et développement**, n° 6, juin 2001 .

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. www.albankaldawli.org

المـــــــــلاحـــق

الملاحق:

- **ملحق رقم 01: لمحة على بعض قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

اولا: قانون الاستثمار رقم82/13 المؤرخ في 28 اوت 1982.

لقد صدر هذا القانون رقم 82/13 المؤرخ في 28 اوت 1982 الذي يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وسيرها لتحديد الإطار الذي يخول في نطاقه لمؤسسة او عدة مؤسسات اشتراكية وانشاء شركات مختلطة الاقتصاد مع مؤسسة اجنبية ويبين كيفية ذلك. وكذلك نص هذا القانون على ان لا يمكن في اي حال من الاحوال ان تقل نسبة مساهمة المؤسسات الاشتراكية عن 51% وبالتالي تكون نسبة المشاركة الاجنبية التي لا تتجاوز 49% من راس مال الشركة.

المصدر: قانون رقم 82/13 المؤرخ في 1982/9/28، المتعلق بتأسيس شركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35.

ثانيا: قانون الاستثمار رقم 86/13 المؤرخ في 19 اوت 1986.

لقد جاء هذا القانون ليتمم احكام القانون رقم 13 /82 ويعدل بعض من مواده القانونية، وقت تضمن عند القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة، فلقد ابقى هذا القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51%، كما ان يندرج انشاء الشركات مختلطة الاقتصاد في اطار المخطط الوطني للتنمية و يخضع لأهداف المردودية الاقتصادية والمالية وهذا ما اتممه القانون رقم 13 /82 بالمادة 3 , كما ان هذا القانون يضمن للطرف الاجنبي في الشركة مختلطة الاقتصاد حق المشاركة في اجهزة التسيير واتخاذ القرار طبقا لأحكام القانون التجاري والقانون الأساسي الخاص بالشركة ، كما يتمثل دور المتعامل الاجنبي في ضمان تحويل رؤوس الاموال وتكوين تأهيل المستخدمين و توفير مناصب الشغل.

المصدر: قانون رقم 86/13 المؤرخ في 1986/8/19، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة اقتصادها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 35.

ثالثا: قانون النقد و القرض المؤرخ في 14 افريل 1990.

لقد صدر هذا القانون في14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض لقد شامله هذا القانون عدة اصلاحات في ما يخص التسيير المالي ومنح القروض حيث اجاز للبنك المركزي القيام بعمليات ومنع عليه القيام بعمليات اخرى ، كما اجازه له ممارسة بعض الصلاحيات كما نص على الامكانية في ان يرخص المجلس بفتح فروع في الجزائر للبنوك و المؤسسات المالية الاجنبية حيث هذا الترخيص يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل ،كما ألغى هذا القانون نسبة الشراكة المحلية و الاجنبية المتمثلة في 51%,49% و فتح المجال لكل أشكال مساهمات رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاد الوطني.

المصدر: قانون رقم 90/10 المؤرخ في 1990/4/14، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16

رابعا: مرسوم تشريعي لترقية الاستثمارات رقم 93/12المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 .

لقد حدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية خاصة وعلى الاستثمارات الاجنبية التي تنجز ضمن الانشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات غير المخصصة للدولة صراحة او لفروعها او لأي شخص معنوي معين صراحه بموجب نص تشريعي، كما نصت المادة 3 على حرية انجاز الاستثمارات مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة.

ولقد صدر هذا القانون قصد جلب واستقطاب الاستثمار الخاص، كما نص على عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا محليين او أجانب.

المصدر : مرسوم تشريعي93/12 المؤرخ في 1993/10/5، المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64

خامسا: امر رقم 03/01 متعلق بتطوير الاستثمارات المؤرخ في 20 اوت 2001 .

يحدد هذا الامر النظام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والاجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات التي تنجز في إطار منح الامتياز او الرخصة، كما تضمن هذا الامر مجموعة من الاعفاءات الضريبية على السلع والخدمات كما قدم عدة ضمانات للمستثمرين وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والاجانب.

المصدر : الأمر 3/01 المؤرخ في 2001/8/20، المتعلق بتطوير الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 47.

سادسا: نظام سنة 2005 (المرسوم التنفيذي رقم 05-10 المؤرخ في 6جوان 2005).

يهدف هذا النظام الى تحديد كيفية تحويل ايرادات الاسهم والارباح وصافي النواتج الحقيقية الناتج عن التنازل او ما تقتاضيه الاستشارات الاجنبية ومنها عن طريق البنوك والمؤسسات المالية والوسيطة المعتمدة بمبلغ يطابق حصة المساهمة الاجنبية في راس المال والتي يتم معاينتها بصفه قانونية والمدرج في هيكل الاستثمار الكلي المنجز.

المصدر : إبراهيم دقاشي، **أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات الجزائري-دراسة قياسية للفترة(1992-2017) -**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019/2018، منشورة، ص36.

سابعا: المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه.

يهدف هذا المرسوم الى تحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، حيث يقوم المجلس الوطني باقتراح استراتيجية لتطوير الاستثمار واولوياته، وتضمن هذا المرسوم عدة نقاط نذكر البعض منها:

- ضمان خدمة الاستقبال والاعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار.
- وضع انظمة اعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بكل اشكالها.
- تحديد كل العراقيل والضغوط التي تعيق انجاز الاستثمارات وتقترح على الوزير الوصي التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.

- المبادرة بكل عمل في مجال الاعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج بهدف ترقيه المحيط العام للاستثمار في الجزائر وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها.
- تحديد المشاريع التي تهم مصلحة الاقتصاد الوطني استنادا إلى المعايير والقواعد المحددة في التنظيم المعمول به التي صادق عليها المجلس الوطني للاستثمار

المصدر: مرسوم تنفيذي رقم 355/06 المؤرخ في 2006/10/9، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 64.